



جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

القواعد الفقهية المستخلصة من كتاب المحلّي بالآثار للإمام
ابن حزم في باب العبادات

إعداد الطالب
لؤي غالب الذنبيات

إشراف
الأستاذ الدكتور أحمد عبدالله العوضي

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في الشريعة قسم الفقه وأصوله

جامعة مؤتة، 2006

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY

Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

(نموذج رقم 14)

إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب لؤي غالب الذنيبات الموسومة بـ:

القواعد الفقهية عند الإمام ابن حزم الظاهري في باب العبادات
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الفقه وأصوله.
القسم: الفقه وأصوله.

التوقيع	التاريخ	
أ.د. احمد عبدالله العوضي	2006/12/20	مشرفاً ورئيساً
د. أنس مصطفى أبو عطا	2006/12/20	عضواً
د. عبدالرحمن ابراهيم الكيلاني	2006/12/20	عضواً
د. علي محمود الزقيلي	2006/12/20	عضواً

عميد الدراسات العليا
أ.د. حسام الدين المبيضين



MUTAH-KARAK-JORDAN

Postal Code: 61710

TEL :03/2372380-99

Ext. 5328-5330

FAX:03/ 2375694

e-mail:

dgs@mutah.edu.jo

sedgs@mutah.edu.jo

http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤتة - الكرك - الاردن

الرمز البريدي: 61710

تلفون: 03/2372380-99

فرعي 5328-5330

فاكس 03/2 375694

البريد الالكتروني

الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى روح والدي
إلى والدتي.....
إلى زوجتي أم حمزة
إلى أخواني وأخواتي، إلى أبنائي: كرامة، وحمزة، وتلا.
إلى اللذين ينبشون في بطون الكتب ليخرجوا لآلئها ...
إلى كل عالم عامل وطالب علم مجاهد
وإلى كل من دعا لي
أهدي هذا الجهد المتواضع راجياً من الله القبول....

لؤي غالب الذنبيات

الشكر والتقدير

الشكر لله تعالى أن قدر فأوجد مؤتة الجامعة، بكل مرافقها وموظف فيها، فشكراً لها، وشكراً لكلية الشريعة مدرسين وعاملين وشكر خاص مع خالص الحب والاحترام للأستاذ الدكتور أحمد العوضي الذي أشرف على هذه الرسالة وأعطاه من جهده ووقته الثمينين.

ثم الشكر إلى كل من ساعد في إتمام هذا العمل المتواضع و أخص بذلك زوجتي الغالية أم حمزة. ومدرسة الجديدة ممثلة بمكتبتها وأمين مكتبتها.

كما ولا يفوتني أن اشكر الأساتذة الأفاضل الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الرسالة، فلكل الشكر والعرفان.

وموفور الشكر لمن أعانني في تنسيق هذه الرسالة وإخراجها بشكلها الفني السيد محمد حمزة الذنيبات.

لؤي غالب الذنيبات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
أ	صفحة الغلاف
ب	صورة عن إجازة الرسالة
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	فهرس المحتويات
ك	قائمة الملاحق
ل	الملخص باللغة العربية
م	الملخص باللغة الإنجليزية
1	الفصل الأول : خلفية الدراسة ومشكلتها
1	1.1 مقدمة
1	2.1 مشكلة الدراسة
2	3.1 أهداف الدراسة
2	4.1 أهمية البحث
2	5.1 أسباب اختيار الدراسة
2	6.1 الدراسات السابقة
4	7.1 منهجية البحث
5	8.1 خطة الدراسة
6	الفصل الثاني : التعريف بابن حزم والقاعدة الفقهية
6	1.2 حياة الإمام ابن حزم الأندلسي
6	1.1.2 اسمه ونسبه
7	2.1.2 مولده وحياته
9	3.1.2 طلبه للعلم
10	4.1.2 شيوخ ابن حزم وتلاميذه

11	5.1.2 صفات ابن حزم
12	6.1.2 كتب ابن حزم
13	7.1.2 منهج الإمام ابن حزم في الفقه وأصوله
18	8.1.2 وفاة ابن حزم
18	9.1.2 نبذة عن المحطى
19	2.2 معنى القاعدة الفقهية
21	1.2.2 العلاقة بين القاعدة الفقهية والضابط الفقهي
22	2.2.2 الفرق بين القاعدة الأصولية والفقهية
13	3.2.2 أركان القاعدة الفقهية وشروطها
24	4.2.2 أهمية دراسة القواعد الفقهية
26	4.2.2 القاعدة الفقهية عند ابن حزم
27	الفصل الثالث : القواعد الفقهية المستنبطة
27	1.3 "الأعمال بنياتها"
27	1.1.3 معنى القاعدة
28	2.1.3 أدلة القاعدة
28	3.1.3 بعض المسائل الفرعية للقاعدة
30	2.3 "النية مستمرة"
30	1.2.3 معنى القاعدة
30	2.2.3 أدلة القاعدة
31	3.2.3 بعض الفروع الفقهية للقاعدة
32	3.3 النية لا تشرك أو لا يجزئ عمل واحد من عملين
32	1.3.3 معنى القاعدة
32	2.3.3 أدلة القاعدة
33	3.3.3 بعض الفروع الفقهية للقاعدة
34	4.3 اختلاف النوايا بين التابع والمتبوع لا يبطل العمل
34	1.4.3 معنى القاعدة

35	2.4.3 أدلة القاعدة
36	3.4.3 بعض فروع القاعدة الفقهية
37	5.3 الحرج والعسر مرفوعان
37	1.5.3 معنى القاعدة
38	2.5.3 أدلة القاعدة
38	3.5.3 بعض الفروع الفقهية
39	6.3 ما كان فرضا ففرض كل ما يوصل إليه
39	1.6.3 معنى القاعدة
40	2.6.3 أدلة القاعدة
40	3.6.3 بعض المسائل الفرعية للقاعدة
41	7.3 التكاليف منوطة بالإدراك الشرائع لا تلزم إلا بالاحتلام أو بإتمام التاسعة عشر
41	1.7.3 معنى القاعدة
41	2.7.3 أدلة القاعدة
42	3.7.3 بعض المسائل الفرعية للقاعدة
43	8.3 يسقط الحكم بفقد محله
43	1.8.3 معنى القاعدة
43	2.8.3 أدلة القاعدة
44	3.8.3 بعض المسائل الفرعية للقاعدة
44	9.3 الأحكام المتعلقة بوصف بتغير ذلك الوصف
44	1.9.3 معنى القاعدة
45	2.9.3 أدلة القاعدة
45	3.9.3 بعض المسائل الفرعية للقاعدة
47	10.3 لا تجزئ عبادة قبل أن يحين وقتها
47	1.10.3 معنى القاعدة
47	2.10.3 أدلة القاعدة

47	3.10.3 بعض المسائل الفرعية للقاعدة
49	11.3 لا تجزئ قيمة ولا بدل عوضاً عما قدره النص
49	1.11.3 معنى القاعدة
50	2.11.3 أدلة القاعدة
50	3.11.3 بعض المسائل الفرعية
52	12.3 كل ما لا نص في تحريمه فهو مباح
52	1.12.3 معنى القاعدة
52	2.12.3 أدلة القاعدة
53	3.12.3 بعض المسائل الفرعية
54	13.3 لا إثم ولا فعل لمن أكره
54	1.13.3 معنى القاعدة
54	2.13.3 أدلة القاعدة
55	3.13.3 بعض المسائل الفرعية
56	14.3 لا شيء على الناسي والمخطئ
56	1.14.3 معنى القاعدة
57	2.14.3 أدلة القاعدة
57	3.14.3 بعض المسائل الفرعية للقاعدة
58	15.3 كل ما أبطل الأجر أبطل العمل
58	1.15.3 معنى القاعدة
58	2.15.3 أدلة القاعدة
59	3.15.3 بعض المسائل الفرعية
60	16.3 لا يجمع مال إنسان إلى آخر ليزكى
60	1.16.3 معنى القاعدة
60	2.16.3 أدلة القاعدة
61	3.16.3 بعض المسائل الفرعية للقاعدة
61	17.3 بعض الشيء يأخذ حكم الكل

61	1.17.3 معنى القاعدة
62	2.17.3 أدلة القاعدة
62	3.17.3 بعض المسائل الفرعية للقاعدة
63	18.3 لا يجوز أن يعفى عن قليل ما حرم كثيره إلا بنص وارد
63	1.18.3 معنى القاعدة
63	2.18.3 أدلة القاعدة
64	3.18.3 بعض المسائل الفرعية للقاعدة
65	19.3 اليقين لا يسقط بالظن
65	1.19.3 معنى القاعدة
65	2.19.3 أدلة القاعدة
66	3.19.3 بعض المسائل الفرعية
67	20.3 الماء طاهر لا ينجس
67	1.20.3 معنى القاعدة
67	2.20.3 أدلة القاعدة
68	3.20.3 بعض المسائل الفرعية
69	21.3 كل معصية أثناء أداء العبادة تبطلها
69	1.21.3 معنى القاعدة
69	2.12.3 أدلة القاعدة
69	3.21.3 بعض المسائل الفرعية
70	22.3 الكفارات مقدّرات لا تؤخذ بالقياس
70	1.22.3 معنى القاعدة
70	2.22.3 أدلة القاعدة
71	3.22.3 بعض المسائل الفرعية
71	23.3 العبد مثل الحر في الفرائض (التكاليف)
72	1.23.3 معنى القاعدة
72	2.23.3 أدلة القاعدة

72	3.23.3 بعض المسائل الفرعية للقاعدة
73	24.3 "دين الله أحق أن يقضى كما هو مقدم على كل الدين"
73	1.24.3 معنى القاعدة
73	2.24.3 أدلة القاعدة
74	3.24.3 بعض المسائل الفرعية
74	25.3 لا يقضى فرض تعمد تركه بغير عذر
74	1.25.3 معنى القاعدة
75	2.25.3 أدلة القاعدة
75	3.25.3 بعض المسائل الفرعية
76	26.3 قواعد متفرقة
76	1.26.3 بعض القواعد المتعلقة بفرض واحد
77	2.26.3 قواعد عامة
77	3.26.3 قواعد قد تكون أصولية
78	الخاتمة
78	التوصيات
79	المراجع

قائمة الملاحق

الصفحة	الملحق	رمز الملحق
83	فهرس الآيات الكريمة	أ
87	فهرس الأحاديث الشريفة	ب



الملخص

القواعد الفقهية المستخلصة من كتاب المحلى بالآثار للإمام
ابن حزم في باب العبادات

لؤي غالب الذنيبات

جامعة مؤتة، 2006م

تهدف الدراسة إلى استخلاص القواعد الفقهية عند الإمام ابن حزم في باب العبادات من خلال كتابه القيم "المحلى بالآثار". ومن ثمَّ شرح القواعد المستخلصة وبيان أدلتها، وذكر بعض المسائل الفرعية التي تنطوي تحتها.

وتوصلت الدراسة إلى قلة اهتمام الإمام ابن حزم في القاعدة الفقهية، حيث إنَّ منهجه قائمٌ على الوقوف عند ظاهر النص، ولكنه تَلَفَّظ بما يشبه القاعدة دون الإشارة إلى ذلك.

كما بينت الدراسة قلة الدراسات في القواعد الفقهية، المتعلقة بالإمام ابن حزم، لنحصر أغلب الدراسات في الأئمة الأربعة المشهورين وتلاميذهم. كما أوضحت الدراسة أهمية القاعدة الفقهية بشكل عام، وأنها غدت من أهم الوسائل الموصلة إلى الحكم الشرعي بسهولة ويسر. وكشفت الدراسة عن مدى تأثير الأجواء المحيطة بالفقيه على فقهه، وهذا ما حصل مع الإمام ابن حزم، إذ بيَّنت الدراسة كيف أن المحن والابتلاءات التي مرَّ بها بعد حياة الرفاهية التي عاشها كيف أثرت على طبيعة ابن حزم في التعامل مع العلماء.

Abstract

The jurisprudential rules that deduced from Ibn Hazm's Book (Al-Mohalla Bel-Athar) in the Topic of Worships.

Lu'ai Ghalep Al-Thunibat

Muta'h University, 2006

This study aims to deduce jurisprudential rules that but by Ibn Hamza at hi book (Al-Mohalla Bel-Athar) under topic of worships. In addition to explain the deduced rules and shown their evidences, and to mention to some subissuses.

The study reached to the less interest of the Iman in jurisprudential, that is his method based on standing on explicit text, but he vocalized with that was look like the rule without referring to that.

The study also shown the penury of jurisprudential studies either in rules or in other subject- related to Ibn Hamza, as a thorough. Jurist. And the most constriction was to studies related to the four famous Iman's and their approaches and to their followers or students. As well as the study of caused on the importance of rule in general and it has become the most important means that load to jurisprudential rule easily. The study related a bout the range of influence of the environment that surrounded the Jurist on his Jurisprued, that what had happened to the Iman Ibn Hamza, is that revealed the disasters and distresses in which he went through after a welfare life that he lived and how was it affected him and his method.

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلاتها

1.1 مقدمة

الحمد لله الذي خلقنا ورزقنا وجعل الأبصار والأفئدة ، وصلى الله على سيد المرسلين محمد عبده ور سوله، وأتمّ صلاة وأفضلها وأزكاها، عليه من ربنا تعالى ثمّ منّا أفضل السلام وأطيبه، أما بعد:

يفدّ علم القواعد الفقهية من العلوم المهمة لدى الدارسين في علوم الشريعة، حيث إن في دراستها تأصيلاً للفقه وتنظيماً، وكما قيل (بدون قواعد تعمّ الفوضى). ولا يخفى على أحد أنّ القواعد الفقهية تسهل للفقيه معرفة الأحكام الشرعية للمسائل المتفرعة عن تلك القواعد.

وإني لمّا أحسست بأهمية القاعدة الفقهية آليت على نفسي إلا أن أكتب فيها، ولإعجابي الشديد بالإمام ابن حزم الأندلسي العالم المجتهد الأديب، جمعت بين حبي له ورغبتني في الكتابة في القواعد الفقهية، وبعد استشارة الله عز وجل وسؤاله التوفيق والسداد، وتوكلي عليه، كانت هذه الدراسة.

وإني لأرجو الله مزيد العطاء، والقوة في مواصلة العلم، وطلبه، أملّ مني إكمال المحلّى قراءةً واستنباطاً وتنقيباً عن كنوز علمٍ من أعلام الأمة الإسلامية غفل عنه الكثير من طلاب العلم.

2.1 مشكلة الدراسة

تعد القواعد الفقهية من الأهمية بمكان حتى أخذت حيزاً كبيراً من البحوث، لذلك راح أكثر طلاب العلم ومعلميه إلى استخلاص القواعد الخاصة بالفقهاء والعلماء ، وانصب جهد أكثرهم على الأئمة الأربعة ، وابن تيمية، وابن القيم، وغيرهم من العلماء في المذاهب الأربعة المعروفة سواء أكانت لإمامهم أو لتلاميذه ، ولم أجد من كتّب عن الإمام ابن حزم الظاهري في هذا الباب وقد وجدت من الصعوبة العثور على أن هذه القواعد ذكرها ابن حزم أم لا، مع أن أغلب الذين كتبوا بين أيّ

من العلماء قال بهذه القاعدة أم لم يقل . فعقدت العزم -متوكلاً على الله عز وجل - على أن ألملم ويأمل جهدي في الوصول إلى القواعد الفقهية عند ابن حزم الظاهري، على الرغم من نصح الكثيرين لي بالابتعاد عن هذا الموضوع لصعوبته.

3.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الوصول إلى القواعد الفقهية عند الإمام ابن حزم الظاهري في باب العبادات (الطهارة، الصلاة، الصيام، الزكاة، الحج). من خلال كتابه القيم "المحلى بالآثار" وذلك لما عرف عن الإمام من سعة العلم وحدة ذكاء واحاطته بعلوم الشريعة، وبلوغه رتبة الاجتهاد، وتفردته في منهجيته في ذلك.

4.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها استخراجاً للقواعد الفقهية عند علم من أعلام الشريعة وإظهاراً لمعالم وأساسيات مذهب يكاد يكون مندرساً لولا توثيقه بالكتب على يد صاحبه الإمام ابن حزم رحمه الله تعالى.

5.1 أسباب اختيار الدراسة

- أ، الرغبة في الإطلاع على أسرار وخفايا المذهب الظاهري.
- ب، خلو المكتبة الإسلامية -فيما أعلم- من كتاب عالج القواعد الفقهية عند الإمام ابن حزم.
- ج، التعرف على منهج الإمام ابن حزم في الوصول للحكم.

6.1 الدراسات السابقة

بعد البذل المضي وسؤال أهل الاختصاص لم أعث على دراسة متخصصة في القواعد الفقهية عند ابن حزم، ولكن هناك دراسات متعددة في علم القواعد الفقهية بشكل عام ومن تلك الدراسات في المذاهب الأربعة:

أولاً: المذهب الحنفي

كان لفقهاء المذهب الحنفي فضل سبق في التصنيف في هذا الفن من فنون الفقه، وروى أن أبا طاهر محمد بن سفيان الدبّاس قام بجمع أهم قواعد مذهب أبي حنيفة في سبع عشرة قاعدة كلية ثم قام أبو الحسن الكرخي بعمل رسالة ضمت سبعاً وثلاثين قاعدة، وتعد هذه الرسالة النواة الأولى للتصنيف في هذا المجال⁽¹⁾ بعد ذلك توالى الكتابة في القواعد الفقهية عند مختلف مذاهب أهل السنة.

ثانياً: المذهب المالكي

أ. أنوار البروق في أنواء الفروق لأحمد بن إدريس القرافي.
ب. القواعد لمحمد بن أحمد المقرئ.

ثالثاً: المذهب الشافعي

أ. قواعد الأحكام في مصالح الأنام لعز الدين بن عبد السلام.
ب. الأشباه والنظائر لمحمد بن عمر الوكيل المعروف بابن المرحل.
ج. الأشباه والنظائر لتاج الدين عبد الوهاب السبكي.
د. الأشباه والنظائر في الفروع لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي.

رابعاً: المذهب الحنبلي

أ. القواعد النورانية الفقهية لابن تيمية.
ب. القواعد لعبد الرحمن بن أحمد بن رجب.
وهناك من كتب في القواعد الفقهية بشكل عام دون تخصيص مذهب معين أو إمام معين، منهم:

1. القواعد الخمس الكبرى والقواعد المندرجة تحتها ، لإسماعيل بن حسن علوان، نشر دار ابن الجوزي.

2. القواعد الفقهية الكبرى وأثرها في المعاملات ، إسماعيل عبدالله ، نشر دار الفاروق الحديثة.

(الزرقاء، مصطفى أحمد، المدخل الفقهي العام، ج 2، ص 954-955، دار الفكر، دمشق، طبعة عاشر، 1968م.

القواعد الفقهية على المذهب الحنفي والشافعي ، د. محمد الزحيلي، منشورات جامعة الكويت.

4. القواعد الفقهية مفهومها، نشأتها، تطورها، علي أحمد الندوي، نشر دار القلم.

5 القواعد الكلية والضوابط الفقهية في الشريعة، محمد عثمان شبير ، نشر دار القلم.

6. القواعد الفقهية ، الدكتور يعقوب الباسين ، مكتبة الرشد.

وهناك من الباحثين من قام بدراسة القواعد واستخراجها عند علم من الأعلام منهم:

1، الدكتور محمد الروكي رسالة ماجستير بعنوان (قواعد الفقه المالكي من خلال كتاب الإشراف)، حيث قام الباحث باستخراج القواعد الفقهية من كتاب الإشراف في كل الأبواب الفقهية من عبادات ومعاملات وحدود.

2، الدكتور عبدالله العيسى رسالة دكتوراة بعنوان (القواعد الفقهية في بابي العبادات والمعاملات من خلال كتاب المغني).

3، إبراهيم علي أحمد الشال رسالة ماجستير بعنوان (القواعد والضوابط الفقهية عند ابن تيمية في المعاملات المالية).

7.1 منهجية البحث

اتبعت في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي فقد قمت باستقراء القواعد الفقهية في كتاب المحلى ثم قمت بشرح كل قاعدة ذكرا أدلتها عند الإمام ابن حزم من القرآن والسنة وكلام المؤلف رد مه الله. ثم عرضت بعض المسائل الفرعية التي تضمنتها هذه القواعد.

وكذلك قمت بتخريج الأحاديث الواردة في الدراسة من مصادرها واكتفيت بذكر الإمام البخاري والإمام مسلم أو كليهما إذا كان الحديث عندهما وإن لم يكن رواه أحدهما ذكرت مكانه في المصادر الأخرى مع ذكر الحكم عليه، وقد حرصت أن ابتعد ما أمكنني عن الحشو وذكر ما لا يلزم ولذلك جاءت الدراسة متواضعة في الحجم سالمة من ورم الحشو.

8.1 خطة الدراسة

تتقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: خلفية الدراسة ومشكلتها.

الفصل الثاني: التعريف بابن حزم والقاعدة الفقهية، ويشتمل على:

1. حياة الإمام ابن حزم ،مولده،طلبه للعلم، منهجه،شيوخه وتلاميذه ، كتبه، مذهبه الظاهري، وفاة ابن حزم.

2. القاعدة الفقهية، معناها لغة واصطلاحاً ، الضابط الفقهي، القاعدة الأصولية والفرق بينها وبين القاعدة الفقهية ، أهمية دراسة القواعد الفقهية ، القاعدة الفقهية عند الإمام ابن حزم.

الفصل الثالث: القواعد الفقهية المستخلصة.

وسأتكلم في كل قاعدة عن مفهومها، أدلتها، تطبيقاتها (فروعها).

الخاتمة: وفيها أبرز النتائج والتوصيات .

ملحق فهرسة الآيات القرآنية، وفهرس الأحاديث النبوية.

الفصل الثاني

التعريف بابن حزم والقاعدة الفقهية

تمهيد :

لا يحار الباحث في حياة ابن حزم -رحمه الله-، فقد أرّخ لحياته وكتب مذكرات أيامه، فغدت مرجعاً لأيامه وأخباره، ف في كتابه طوق الحمامة كتب عن أحوال حياته التي مر بها، فمنه نستقي ، وبكتابات المؤرخين نستأنس في التوثيق لحياة الإمام ابن حزم -رحمه الله تعالى-.

1.2 حياة الإمام ابن حزم الأندلسي

1.1.2 اسمه ونسبه

هو الإمام الحجة أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف بن معدان بن سفيان بن يزيد الفارسي الأصل⁽¹⁾. وفي معجم الأدباء لم يرد ذكر ابن معدان، فإما أن يك ون ساقط سهواً، أو انه اختصر النسب اختصاراً⁽²⁾. وقد توافق ما ذكره ابن حجر في لسان الميزان مع ما ذكره الذهبي في السير في إثبات ابن معدان⁽³⁾، وفي البداية والنهاية هو ابن معد وليس معدان⁽⁴⁾.

(1) الذهبي شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان مسير أعلام النبلاء، ج 18، ص184، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1904.

(2) الحموي ياقوت بن عبدالله الرومي ،معجم الأدباء، ج 3، ص546-547، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1991م.

(3) ابن حجرأبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني ، لسان الميزان، ج4، ص229، دار الفكر، ط1، 1987م.

(4) ابن كثيرأبو الفداء الحافظ بن كثير الدمشقي ،البداية والنهاية، مجلد 6، ج11، ص98، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1985م.

واكتفى أبو زهرة في نسبه في نسبه بن صالح بن سفيان بن يزيد فأسقط بذلك خلفاً ومعدان⁽¹⁾.

ولعلّ هذا من باب الاختصار فنسبه إلى الجد الأعلى مع إسقاط بعض الأسماء، وليس إلغاء نسبه إلى خلف بن معدان، كما فعل ابن حجر في الميزان. وجده خلف هو أول من دخل الأندلس من أسرة ابن حزم واستقر به المقام في قرطبة.

وقلشتهر ابن حزم الأندلسي بـ كنية "أبو محمد"، ونسبه فارسي، فهو من المواليد يزد مولى يزيد بن أبي سفيان أخي معاوية⁽²⁾، وقد وجد الباحث من ترجموا له متفقين على أنه من الموال.

2.1.2 مولده وحياته

ولد الإمام ابن حزم - رحمه الله - في قرطبة سنة أربع وثمانين و ثلاثمائة (384هـ)⁽³⁾.

وليس ثمة اختلاف في يوم مولده، فقد وجد بطريقة التعيين فقد ذكر الحموي في المعجم عن صاعد بن أحمد الحيازي⁽⁴⁾ أن الإمام ابن حزم كتب إليه أنه ولد بعد صلاة الفجر من آخر يوم في شهر رمضان سنة ثلاث وثمانين وثلاثمائة⁽⁵⁾.

(1) أبو زهرة، محمد أبو زهرة ابن حزم، حياته وعصره وآرائه الفقهية، ص 23، دار الفكر العربي.

(2) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مرجع سابق، ج 18، ص 184.

(3) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مرجع سابق، ج 18، ص 185 ابن حجر، لسان الميزان، مرجع سابق، ج 4، ص 294.

(4) القاضي صاعد بن أحمد الحيازي الأندلسي المتوفى سنة 462هـ، وله كتاب اسمه (طبقات الأمم)، وهو أحد تلاميذ الإمام ابن حزم.

(5) الحموي، معجم الأدباء، ج 3، ص 547، مرجع سابق.

وهكذا في معجم الأدباء وأثبت أبو زهرة في كتابه (ابن حزم) أن صاعداً قال سنة أربع وثمانين وثلاثمائة، ولم أعثر على كتاب صاعد هذا، فيكون الاختلاف في سنة واحدة.

وأكثر من ترجم للإمام ابن حزم - رحمه الله - جعل مولده سنة أربع وثمانين وثلاثمائة، فربما تكون خطأ في الطبعة التي بين يدي من المعجم، والأصح أنها سنة أربع وثمانين.

ولعل الاختلاف في سنة مولده ليس مرده إلى كونه مغموراً، كما هو الحال في كثير من العلماء الذين يولدون مغمورين، ثم يشتهر، فابن حزم ولد مشهوراً، فأبوه كان وزيراً للمنصور محمد بن عامر ثم لابنه المظفر.

فابن حزم ولد معروفاً وعاش منعماً في القصور بين الجواري والعبيد، قال ابن كثير: "كان من بيوت وزارة ورياسة، ووجاهة ومال وثروة" (1). وقال الذهبي: "نشأ في نعم ورفاهية" (2). فكان لهذه الحياة أثرها في علم الإمام ابن حزم فقد اتجه إلى العلم حباً في طلبه وتحصيله، وليس تكسباً أو طلباً لجاه أو رتبة، فلقد دارت بين ابن حزم وبين أبي الوليد الباجي مناظرة، فقال الباجي: "أنا أعظم منك همة في طلب العلم لأنك طلبته وأنت معان على سهره بمشكاة الذهب وطلبته، وأنا أسهر بقنديل بائت السوق. قال ابن حزم: هذا الكلام عليك لا لك، لأنك إنما طلبت العلم وأنت في تلك الحال رجاء تبديلها بمثل حالي، وأنا طلبته في حين ما تعلم وذكرت فلم أرجو به إلا علو القدر العلمي في الدنيا والآخرة" (3).

لكن حياة النعيم والرفاهية لم تدم لهذا الغلام المرفه الذئب ولا لأسرته، فأبوه كان وزيراً في آخر عهد دولة بني أمية في الأندلس، وبعدها توالى النكبات، فها هو يقول عن نفسه في طوق الحمامة "... ثم شغلنا بعد قيام أمير المؤمنين هشام المؤيد بالنكبات وباعتداء أرباب دولته، وامتحننا بالاعتقال والتعريب والإغرام الفادح

(1) ابن كثير، البداية والنهاية، مرجع سابق، ص 98.

(2) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مرجع سابق، ص 186.

(3) العقاد، عباس محمود، نوابغ الفكر العربي، ابن رشد، دار المعارف، بيروت، 1953م.

والاستتار .. ثم ضرب الدهر ضَ رَبَّاتِهِ وَأَجْلَيْنَا عَنْ مَنَازِلِنَا وَتَغْلِبَ عَلَيْنَا جَنْدُ الْبَرِيرِ"⁽¹⁾.

قال الإمام أبو زهرة: "... ولعلَّه كان الدرس الذي لا بد منه لكي تكتمل قوة نفسه، فإن النعيم المطلق قد يُحدث طراوة في النفس لا يكون معها جد ... وكذلك كانت حياة ابن حزم كلها، اختلطت فيها الشدة والنعمة، وطيب العيش بجهد الحياة فكان مزاجاً من الرقة والعنف، والعواطف الناعمة والجدل الصارم"⁽²⁾.

3.1.2 طلبه للعلم

أخذ ابن حزم -رحمه الله- العلم في صغره على أيدي النساء في القصور التي عاش فيها، وكان بداية أخذه القرآن والخط والحساب والشعر. قال ابن حزم: "... ولقد شاهدت النساء وعلمت أسرارهن ما لا يكاد يعلمه غيري، لأنني ربيت في جحورهن، ونشأت بين أيديهن، ولم أعرف غيرهن ... وهن علمنني القرآن وروينني كثيراً من الأشعار، ودربنني في الخط"⁽³⁾. بدأ طلب العلم الشرعي أُنحني الفقه والحديث والعقائد - عندما بلغ السادسة عشرة، فقد قال الذهبي: "... وسمع في سنة أربعمئة وبعدها ..."⁽⁴⁾، ولما كان مولده سنة ثلاثمائة وأربع وثمانين، صح أنه في السادسة عشرة وليس في السادسة والعشرين⁽⁵⁾. كما ذكر بعض المؤرخين.

ولطلبه العلم قصة تناولها كل من ترجم لابن حزم فقد ذكرها الحموي في معجم الأدباء⁽⁶⁾. مختصرها أنه دخل المسجد قم يصل تحيةً للمسجد ودخله مرة أخرى بعد

(1) ملوك الحمامة، ابن حزم، ص 11-12، تحقيق: أحسن كامل الصيرفي، و أ . إبراهيم الأنباري، مطبعة الاستقامة، القاهرة.

(2) أبو زهرة، ابن حزم حياته وآراءه، مرجع سابق، ص 32.

(3) ابن حزم، طوق الحمامة، مرجع سابق، ص 50.

(4) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مرجع سابق، ج 18، ص 105.

(5) الحموي، معجم الأدباء، مرجع سابق، ج 3، ص 549.

(6) المصدر السابق.

العصر فصلى تحية المسجد فعاب عليه بعض الناس تلك الصلاة في وقت الكراهة واتهموه بالجهل.

و يرى الباحث أن هذا الخبر لا يتفق مع واقع ابن حزم العلمي في سن السادسة عشرة ووجه عدم اتفاه أنه ثبت أن ابن حزم تلقى على أحمد بن الجصور الحديث وبعده الهمذاني. فيقولن ابزم حدثنا الهمذاني في مسجد الق مري بالجانب الغربي من قرطبة سنة 401هـ⁽¹⁾، فكيف يعرف رواية الحديث ولا يعرف تحية المسجد⁽²⁾، أقول إن القصة صحيحة لأنها مروية من ابن حزم نفسه، ولكن في سن أصغر من ستة عشر عاماً - والله أعلم -.

و قد بدأ التفقه المذهب المالكي، ثم انصرف إلى المذهب الشافعي ، ثم داوم البحث وطلب العلم حتى صار صاحب مذهب خاص به⁽³⁾. وقيل إنه أول ما تفقه تفقه على المذهب الشافعي ثم صار إلى مذهبه الخاص⁽⁴⁾.

4.1.2 شيوخ ابن حزم وتلاميذه

أولاً : شيوخه :

ذكر الإمام الشاطبي في الموافقات أن ابن حزم لم يلزم شيخاً فيتأدب بأدبه ، فلذلك كان لسانه سليطاً على العلماء⁽⁵⁾، عجب الباحث لهذا التعليل من الإمام الشاطبي رحمه الله ذكر ابن حزم أنه سمع من علماء كثر وروى عنهم الحديث من هؤلاء ما ذكره الذهبي من أن ابن حزم قد سمع من يحيى بن مسعود وهو

(1) ابن حزم، طوق الحمامة، مرجع سابق، ص135.

(2) أبو زهرة، ابن حزم، حياته وآراءه، مرجع سابق، ص33-35، بتصرف.

(3) المرجع السابق، ص38-40.

(4) ذهبي، سير أعلام النبلاء، مرجع سابق ، ج18، ص186 والحموي، معجم الأدباء، مرجع سابق، ج3، ص552، ابن حجر، لسان الميزان، ج مرجع سابق ،4، ص232.

(5) الشاطبي، إبراهيم بن موسى اللخمي ا لغرناطي المالكي، الموافقات، تحقيق عبد الله دراز ، ج1، ص95، دار المعرفة، بيروت.

أعلى شيخ عند ابن حزم من أبي عمر أحمد بن محمد بن الجـ سور، ويونس بن عبدالله بن مغيث القاضي، وحمام بن أحمد القاضي، ومحمد بن سعيد بن عثمان⁽¹⁾. وكان ابن حزم يدرس كل ما يصل إليه وعلى كل من يلقاه من الشيوخ والعلماء⁽²⁾.

وبجوار هؤلاء العلماء الذين تلقى عليهم واختلط بهم وأخذ عنهم كان ثمة أساتذة آخرون لا نعرفهم، وقد تلقى هو آثارهم، وأولئك الذين زخرت بكتبهم مكاتب قرطبة والمرية والقيروان⁽³⁾ وغيرها.

ثانياً: تلاميذه.

أهم تلاميذه وأكثر من وعي وحفظ علم ابن حزم هو ولده أبو رافع الفضل، وأبو عبدالله الحميدي ووالد القاضي أبي بكر بن العربي، وابن العربي فقد نقل عن ابن حزم الكثير من الأخبار، كما في معجم الأدباء للحموي.

كما روى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري ويونس بن أبي إسحق وأبو الزناد وموسى بن عقبة⁽⁴⁾. فنرى أن الإمام ابن حزم تربى على أيدي علماء وخرج من التلاميذ من كان لهم عظيم الذكر من العلماء بعده.

5.1.2 صفات ابن حزم

كان الإمام ابن حزم رحمه الله واسع العلم في الفقه وأصوله وعلوم العربية وعلم الكلام والفِرَق والمذاهب وكان على درجة راقية من الذكاء والتدين قال ابن بشكوال: ⁽⁵⁾ "كان أبو محمد أجمع أهل الأندلس قاطبةً لعلوم الإسلام، وأوسعهم معرفة"⁽⁶⁾.

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مرجع سابق، ج18، ص185.

(2) أبو زهرة، ابن حزم، حياته وآراؤه، مرجع سابق، ص40.

(3) أسماء مدن في الأندلس زارها ابن حزم وسكن بها.

(4) ابن حجر، لسان الميزان، مرجع سابق، ج4، ص233.

(5) هو الإمام الحافظ أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود بن بشكوال الأنصاري الأندلسي.

(6) نقلاً عن مقدمة طوق الحمامة، مرجع سابق، بقلم الأستاذ إبراهيم الأنباري.

وكان إليه المنتهى في الذكاء وحدة الذهن وسعة العلم والصدق والديانة والحشمة والسؤدد والرياسة⁽¹⁾.

أخذ على ابن حزم أنه كان سليط اللسان على العلماء فهو يسبهم ويسفههم، ورد بعض العلماء هذا إلى أنه لم يأت على الشيوخ كما قال الشاطبي⁽²⁾، ورددنا على هذا بذكر الشيوخ الذين تتلمذ على يديهم ابن حزم، ورد بعض العلماء هذا إلى المحنة التي لاقاها ابن حزم من مخالفته وإحراق كتبه⁽³⁾، ولاقى ذلك مرضاً كان يعاني منه الإمام ابن حزم مما دفعه إلى الشتم والسب لمعارضيه، فهو يقول: ولقد أصابتنى علّة شديدة ولدت عليّ ربواً في الطحال شديداً، فولد ذلك عليّ من الضجر وضيق الخلق قلة الصبوة⁽⁴⁾ ويظن الباحث أن هذا المرض أشبه بداء السكر في هذا العصر والذي من شأنه إثارة العصبية، وبعد كل هذا الاحتقار لشخص ابن حزم وإحراق كتبه وضيق الخلق الذي ابتلي به، يُسأل لماذا السب والشتم، ثم إن ابن حزم أعاب على من سب العلماء وحقرهم في كتابه الأخلاق والسير.

6.1.2 كتب ابن حزم

ألف ابن حزم كتباً كثيرة جداً، ذكرها الذهبي في سيرة الإمام فبلغت نحواً من ثمانين كتاباً⁽⁵⁾، منها:

1. الإيصال إلى فهم الخصال، قال عنه الذهبي في خمسة عشر ألف ورقة.
2. المجلى: وهو الذي شرحه ابن حزم بالمحلى.
3. المحلى في شرح المجلى بالحجج والآثار في الأحداث.

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مرجع سابق، ج18، ص193.

(2) الشاطبي، الموافقات، مرجع سابق، ص95.

(3) أبو زهرة، ابن حزم، مرجع سابق، ص52.

(4) ابن حزم، علي بن أحمد، الأخلاق والسير في مداواة النفوس، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، ص71، بيروت.

(5) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مرجع سابق، ج8، ص193-197.

4. مراتب الإجماع. تحدث فيه الإمام ابن حزم عن مواضع الإجماع بين العلماء من وجهة نظره هو.
5. الأخلاق والسير في مداواة النفوس. تحدث فيه الإمام عن المعالجات النفسية بالتحلي بالأخلاق الإسلامية
6. طوق الحمامة في الألفة والآلاف. تحدث في عن الحب وعن علاقات البشر بعضهم ببعض.
7. الفصل في الملل والنحل. وهو كتاب عن العقائد والأديان التي اعتنقها البشر.
8. الإحكام في أصول الأحكام. هو متاب في أصول الفقه الإسلامي.
9. النبد الكافية، اختصار لكتاب الإحكام في أصول الأحكام.

7.1.2 منهج الإمام ابن حزم في الفقه وأصوله

أهم ما يميز منهج الإمام ابن حزم هو وقوفه على ظاهر النص والبعد عن التأويل للنصوص. ولقد اتفق الإمام ابن حزم مع غيره من العلماء على حجية الكتاب والسنة والإجماع مع خلاف في ماهيته.

مصادر الأدلة عند ابن حزم

قال ابن حزم: "الأصول التي لا يُعرفُ شئٌ من الشارع إلا منها أربعة هي نص القرآن، ونص كلام الرسول صلى الله عليه وسلم - الذي إنما هو من عند الله تعالى مما صح عنه عليه السلام ونقله الثقات أو التواتر، وإجماع جميع علماء الأمة، ودليل منها لا يحتمل إلا وجهاً واحداً" ⁽¹⁾ ومعنى قوله "دليل منها لا يحتمل إلا وجهاً واحداً" إن ما ثبت أنه دليل بهذه العناصر الثلاثة يكون حجة أيضاً ⁽²⁾.

أولاً: القرآن الكريم

قال ابن حزم: "لما تبين بالبرهان والمعجزات أن القرآن الكريم هو عهد الله إلينا الذي الزمنا الإقرار به والعمل بما فيه وصح بنقل الكافة الذي لا مجال للشك فيه أن

(1) ابن حزملي بن أحمد سعيد، الإحكام ، ج1، ص71، ط1، دار الحديث، القاهرة، 1404هـ.

(2) أبو زهرة، ابن حزم حياته وآراءه، مرجع سابق، ص310.

هذا القرآن هو المكتوب في المصاحف المشهورة في الآفاق كلها فقد وجب الانقياد لما فيه...⁽¹⁾ يعتبر ابن حزم كغيره من العلماء القرآن الكريم المصدر الأول من مصادر التشريع الإسلامي الذي تكتسب منه الأحكام الشرعية ولكنه لا يرى تأويل النص والبعد به عن ظاهره فهو يقول لا: يلحل لأحد أن يحيل آية عن ظاهرها لأن منحل نصا عن ظاهره في اللغة بغير برهان أو إجماع فقد ادعى أن النص لا بيان فيه وقد حرف كلام الله تعالى عن موضعه وهذا عظيم جداً⁽²⁾.

نرى من خلال هذا من أن ابن حزم يعد تأويل النص اتهاماً لله عز وجل أو لرسوله عليه السلام بالعجز عن إيضاح المراد أو النسيان وحاشا أن يكون هذا فمعنى كلامه أن أحداً يقول: أراد الله كذا وقصد كذا، وابن حزم يقول لو أراد الله ذلك لقاله فما هو عاجز عنه ولا مخف لأوامره سبحانه وتعالى. كما برهن على وجوب الوضوء من لمس المرأة أياً كانت حتى لو الأم أو الابنة لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾⁽³⁾ قالوا: ادعى قوم أن اللمس المذكور في هذه الآية هو الجماع. قال أبو محمود هذا تخصيص لا برهان عليه ومن الباطل الممتنع أن يريد الله عز وجل لما سافلا يبينه فعوذ بالله من هذا⁽⁴⁾ ويؤي ابن حزم أن القرآن لا يحتاج إلى بيان، ورد على من قال إن القرآن بيانه السنة دائماً وأنه لا يفهم إلا بطريق السنة فقال: فان قال قائل لا يجوز أن يبين القرآن إلا بالسنة لان الله تعالى يقول: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾⁽⁵⁾ قيل له وبالله التوفيق: ليس في الآية التي ذكرت أنه عليه الصلاة والسلام لا يبين إلا بوحى لا يتلى بل فيها بيان جلي ونص

(1) ابن حزم، الإحكام، مرجع سابق ج 1، ص 95-96.

(2) ابن حزم علي بن أحمد سعيد، النبذ الكافية، تحقيق محمد أحمد عبدالعزيز، ص 37، ط 1،

دار الكتب العلمية، بيروت، 1405هـ؛ ابن حزم، الإحكام، مرجع سابق ج 3، ص 43.

(3) سورة النساء، آية 43.

(4) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، مجلد 1، مسألة 165، ص 228.

(5) سورة النحل، آية 44.

ظاهر أنه انزل تعالى عليه الذكر ليدينه للناس والبيان هو بالكلام فإذا تلاه النبي صلى الله عليه وسلم فقد بينه ، ثم إن كان مجعلا يفهم معناه من لفظ بيّنه حينئذ يوحى إليه إما متلو أو غير متلو كما قال تعالى فإذا قرأناه فاتبع قرآنه ، ثم إن علينا بيّانه⁽¹⁾ فاخبتعالى أن بيان القرآن عليه عز وجل⁽²⁾ . وقد قال عز وجل: ﴿يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾⁽³⁾ ، وقال مخبراً عن القرآن: ﴿تَبَيَّنَّا لَكُلِّ شَيْءٍ﴾⁽⁴⁾ .

ثانياً: السنة

قال ابن حزم : "قال علي... وقد صدق الله تعالى إذ يقول: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا﴾⁽⁵⁾ وهي -أي السنة- مثل القرآن في أن كل ذلك وحي من ثم الله تعالى قال عز وجل : ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾⁽⁶⁾ . قال علي ولا خلاف بين المسلمين في أنه لا فرق بين وجوب طاعة قول الله عز وجل ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾⁽⁷⁾ وبين وجوب طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمره أن يصلي الظهر أربعاً والمسافر ركعتين⁽⁸⁾ . والسنة عند ابن حزم كما هي عند غيره قول أو فعل أو تقرير ولكنه يعتبر الوجوب فقط في السنة القولية أما الأفعال والتقارير فإنه يعتبر الاقتداء بها أسوة حسنة لا على سبيل الوجوب ، وهذا ما فهمه لباحث من خلال الدراسة في المحلى . فهو يقول -أي ابن حزم- عن المبيت في

(1) سورة القيامة، آية 18-19.

(2) ابن حزم، الإحكام، مرجع سابق، ج1 ص78.

(3) سورة النساء، آية176.

(4) سورة النحل، آية89.

(5) سورة النساء، آية80.

(6) سورة النجم، آية3.

(7) سورة البقرة، آية110.

(8) ابن حزم، الإحكام، مرجع سابق، ج2، ص159.

منى أيام الحج المبيت فيها سنه وليس فرضاً لأن الفرض إنما هو أمره صلى الله عليه وسلم - فقط⁽¹⁾.

ولو نظرنا إقول النبي صلى الله عليه وسلم ذوا عني مناسككم لوجدنا أن المبيت بمنى واجبا بناء على القول وهذا ما لم ينظر إليه ابن حزم رحمه الله. وقال في الإهلال بالحج ومن حيث أهل أجزاءه لأنه فعل لا أمر⁽²⁾. وقال عن الأذان للفوائت: "وإنما لم يعل ذلك واجباً لأنه عمل لا أمر"⁽³⁾ وقال "وأفعاله عليه السلام على الاتساء لا على الوجوب"⁽⁴⁾ نرى انه لم يوجب هذه الأعمال لأن الدليل الذي بنيت عليه إنما هو فعل النبي صلى الله عليه وسلم - وليس أمره وأمثلة ذلك كثيرة في المحلى، لذلك قال الباحث أن ابن حزم اعتبر الواجب هو القول فقط⁽⁵⁾. وقوله هذا غير دقيق ولا يمكن أخذه على إطلاقه وإنما هو منهج ابن حزم.

والسنة متواتر وآحاد. والمتواتر بلا خلاف واجب الأخذ به ويعتبر ابن حزم خبر الآحاد كالمتواتر في وجوب العمل به واستدل لذلك بما يلي⁽⁶⁾

1. قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾⁽⁷⁾.

إرسال الرسول إلى الملوك والزعماء في عصره رسولا واحدا وهذا مقطوع به بلا خلاف. وقد ألزم النبي صلى الله عليه وسلم كل ملك ورعيته قبول ما أمرهم به الرسول فكان إرسال الواحد دليل على قبول خبر الواحد العدل.

(1) ابن حزم، المحلى، مجلد 5، مسألة 846، ص 195.

(2) المرجع السابق، مسألة 829، ص 81.

(3) المرجع السابق، مجلد 3 مسألة 479، ص 96.

(4) المرجع السابق، مجلد 3 مسألة 446، ص 25.

(5) المرجع السابق، ج 2، ص 146.

(6) المرجع السابق، ج 1، ص 105.

(7) سورة التوبة، آية 122

ولم يأخذ ابن حزم بالموقوف والمرسل ⁽¹⁾ ويرى أن السنة تتسخ ⁽²⁾ القرآن وتخصصه ⁽³⁾.

ثالثاً: الإجماع

ناب ابن حزم مفهوم الإجماع فقال: "والإجماع هو ما تيقن أن جميع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم - فهو وقالوا به ولم يختلف منهم أحد" ⁽⁴⁾. ومن قوله هذا نرى أنه يقول بوقوع الإجماع فقط في عصر الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، ولا يمكن أن يقع فيمنعهم ثم يقول التيقن من أن الصحابة علموا بذلك وضرب لذلك مثلاً عدد ركعات الصلوات والصيام ⁽⁵⁾.

رابعاً: الاستصحاب

والاستصحاب في اصطلاح ابن حزم هو بقاء حكم الأصل الثابت بالنصوص حتى يقوم الدليل منها على التغير ⁽⁶⁾ وقد اخذ ابن حزم بالاستصحاب ⁽⁷⁾. ورد ابن حزم القياس والاستحسان ⁽⁸⁾ وله في ذلك كتب منها إبطال القياس كذلك لم يأخذ ابن حزم بمفهوم المخالفة ⁽⁹⁾ ولا بمبدأ سد الذرائع ⁽¹⁰⁾ ومما لاحظته الباحث أن ابن حزم لا يهتم بفتوى الصحابي كثيراً فإذا خالفت النص قدم النص عليها حيث يعتبر ذلك تقليداً أي إتباع فتوى الصحابي بغير دليل - والتقليد بغير دليل مرفوض عنده وهذا مبثوث في مسائله الفقهية في المحلى.

(1) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، مجلد 1، مسألة 93 ص 72

(2) المرجع السابق، مسألة 94، ص 74.

(3) أبو زهرة، ابن حزم حياته وآراؤه، مرجع سابق، ص 346

(4) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، مجلد 1، مسألة 96، ص 75-76.

(5) المرجع السابق.

(6) بني أحمد، خالد علي سليمان، مخالقات الإمام ابن حزم للأئمة الأربعة في الأحوال الشخصية

والمعاملات، ص 45، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 1426هـ - 2006م.

(7) أبو زهرة، ابن حزم حياته وآراؤه، مرجع سابق، ص 418، 419.

(8) المرجع السابق، ص 451-471.

(9) بني أحمد، مخالقات الإمام ابن حزم، مرجع سابق، ص 50-51.

(10) أبو زهرة، ابن حزم حياته وآراؤه، مرجع سابق، ص 473.

8.1.2 وفاة ابن حزم

عاش ابن حزم حياة النعيم والدعة، وعاش حياة الابتلاء والمحنة ، وله رحلات كثيرة⁽¹⁾، داخل الأندلس، ودخل السجن ودافع عن مذهبه الذي ارتضاه لنفسه، حتى وافاه القدر سنة 456هـ⁽²⁾.

9.1.2 نبذة عن المحلي

كتاب فقهي يحتوي على آراء من أئمة ابن حزم و من خالفه، وأدلة كل رأي مع النقد والتحليل، كما أنه يحتوي أحداث موصولة الإسناد، فهو أشبه أن يكون بمسند. لم أرَ إلا ما بين حزم متكلفاً في إثبات رأيه بل كان ينساب إلى رأيه انسياب النهر، لا يوقفه شيء، فهو قوي الحجة مستحضر الدليل، قوي التعليل، مشوق للقارئ ويستدرجه ويقنعه، لكن ليس ذلك على الإطلاق.

وقد أثار إعجابي منهجه في الكتابة، فقد كان يبدأ بقوله: مسألة، فيذكرها ثم يقول: قال أبو محمد وهي كنيته أو يقول: (قال علي) وهو اسمه وهو يعني بذلك نفسه ثم يستدل بالآيات والأحاديث التي يسوقها بـأسانيد لها منه إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- بما ذكر الحديث بعدة طرق، ثم يذكر آراء الصواب وأقوالهم، والإجماع إن وجد ويذكر مؤيده ومخالفه وآرائهم وينقدها ويحللها حتى يثبت رأيه.

ابن حزم يثبت مذهبه الظاهري :

قال ابن حزم : "ولا يحل لأحد أن يقول في آية أو في خبر عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ثابت، هذا منسوخ وهذا مخصوص في بعض ما يقتضيه ظاهر لفظه، ولا أن لهذا النص تأويلاً غير مقتضى ظاهر لفظه، ولا أن هذا الحكم غير واجب علينا من حيث وروده إلا بنص آخرارد بأن هذا النص كما ذكر .أو بإجماع المتيقن بأنه كما ذكر أو بضرورة حسّ موجه أنه كما ذكر و إلا فهو كاذب"⁽³⁾.

(1) أبو زهرة، ابن حزم، حياته وآراؤه، مرجع سابق، ص48.

(2) الذهبي، سري أعلام النبلاء، مرجع سابق، ص211.

(3) ابن حزم، المحلي، مرجع سابق، مسألة95، مجلد1، ص74.

برهان ذلك :

- قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾⁽¹⁾ .
وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾⁽²⁾ .

وجه الاستدلال :

قال: "فقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ﴾، موجب طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم - في كل ما أمر به .
وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾، موجب أخذ كل نص في القرآن والإخبار على ظاهره ومقتضاه"⁽³⁾ .
ومع هذه الأدلة إلا أن الباحث يرى أن الوقوف على ظاهر النص يؤدي إلى إشكال وتناقض في كثير من الأحيان وهذا ما لاحظته الباحث من خلال القراءة في المحلى.

2.2 معنى القاعدة الفقهية

القاعدة الفقهية لغةً لا يكاد الباحث عن معنى القاعدة الفقهية يجد فرقاً كبيراً عنمن عرّفها في المعاجم اللغوية، فإنها تعرف بالأسس ،قاعدة كل شيء هي أساسه، قال الله تعالى : ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾⁽⁴⁾ . ومنه قواعد الهجود وهي أخشاب تركب على عيدان الهودج، وتجمع على قواعد وهي مأخوذة من قَعَدَ، يَقْعُدُ، قُعُودًا . كما ذكرت المعاجم القواعد من النساء، أي قعدن في البيت واستقررن فيه⁽⁵⁾ .

(1) سورة النساء، آية 64.

(2) سورة إبراهيم، آية 4.

(3) ابن حزم ، المحلى ، مرجع سابق، مجلد 1 ، مسألة 95 ، ص 74.

(4) سورة البقرة، الآية 127.

(5) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة (2/410)، وضع هوامشه إبراهيم شمي الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1999م؛ الجوهرى، إسماعيل بن =

القاعدة الفقهية اصطلاحاً؛ اختلف العلماء في تعريف القاعدة الفقهية، فمنهم من جعلها حكماً كلياً، ومنهم من جعلها أغلياً.

فعرّفها السبكي بأنها: "حكم كلي أو قضية كليّة، منطبقة على جميع جزئياتها"⁽¹⁾.

وعرّفها الطوفي بما هو قريب من ذلك حيث جعلها أمراً كلياً، فقال: "هي القضايا الكلية التي تعرف بالنظر في قضايا جزئية"⁽²⁾.

وعرّفها الجرجاني بأنها: "قضية كلية منطلقة على جميع جزئياتها"⁽³⁾.
وعرّفها الحموي بأنها: "حكم أكثر من لا كلي (ينطبق على أكثر جزئياتها لتعرف أحكامها)"⁽⁴⁾.

ويلاحظ الباحث من التعريفات السابقة اتفاقها في كون القاعدة الفقهية إما حكم كلي أو أغلي أكثر من، ولكل طرفٍ نظره في التعريف، فمن نظر إلى عمومها وشمولها قال أنها كليّة، ومن نظر إلى الشواذ والاستثناءات قال عنها أغليّة. ويرى الباحث أن الطرف الثاني أقرب إلى الصواب؛ لأن القاعدة الفقهية وأي قاعدة أخرى مهما شملت أبواباً كثيرة وقضايا كثيرة إلا أنه يرد عليها الاستثناء، فكما يقال: لكل قاعدة شواذ.

= حماد الجوهري، الصحاح (132/2)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1999؛ ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب (291/5)، دار صادر، بيروت، ط 3، 1993.

(1) السبكي، تاج الدين بن عبد الوهاب بن علي السبكي، الأشباه والنظائر (11/1)، تحقيق عادل أحمد وعلي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1407هـ.

(2) الطوفي، نجم الدين سليمان الطوفي، شرح مختصر الروضة (120/1)، تحقيق عبدالله التركي، دار الرسالة، بيروت، ط 1، 1407هـ.

(3) الجرجاني، علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 1، 1405هـ.

(4) الحموي، أحمد بن محمد الحنفي الحموي، غمز عيون البصائر، شرح كتاب الأشباه والنظائر (51/1)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1405هـ.

ويرى الباحث أن تعرّف القاعدة الفقهية الأقرب للصواب من بين التعاريف التي قال بها العلماء هو تعريف الدكتور يعقوب البا حسين الذي ساقه في كتابه القواعد الفقهية بعد نقده للعديد من التعاريف قيمة كانت أو حديثه وهو أن القاعدة الفقهية قضية كلية شرعية جزئياتها قضايا كلية شرعية عملية⁽¹⁾.

1.2.2 العلاقة بين القاعدة الفقهية والضابط الفقهي

عرفنا معنى القاعدة لغةً واصطلاحاً، أم الضابط لغةً فهو : مأخوذ من الضبط، وهو لزوم الشيء وحبيسه، ويقال ضبط الشيء أي حبسه بقوة، ورجل ضابط، أي : قوي شديد⁽²⁾.

وفي الاصطلاح هو : حكم كليّ تدرج فروع فقهيّة من باب واحد⁽³⁾، وعلى ذلك فهو أخص من القاعدة.

وهذا ما يراه الباحث إذ أنّ الضابط يختص بباب من الأبواب الفقهية وميدان واحد من مواضيعه مقررره الدكتور عبد الرحمن الكيلاني⁽⁴⁾ استنباطاً من أقوال العلماء السابقين.

وهذا قرره الدكتور محمد الروكي في كتابه نظرية التقعيد الفقهي فقال : إن الضوابط الفقهية بمعناها الاصطلاحي الخاص هي اخص من القواعد الفقهية ودونها

(1) البا حسين يعقوب عبد الوهاب ، القواعد الفقهية، ص54، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 1998.

(2) ابن منظور، لسان العرب (104/4).

(3) انظر: السبكي، الأشباه والنظائر (11/1)؛ ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن نجيم، الأشباه والنظائر، تحقيق محمد مطيع حافظ، ص 192، دار الفكر، تصوير 1986 عن الطبعة الأولى 1983.

(4) الكيلاني، عبد الرحمن قواعد المقاصد عند الإمام الشاطبي ، ص42-43، دار الفكر ، دمشق، ط1، 1421هـ، 2000م.

في الاستيعاب⁽¹⁾. كما نه قد عدها - أي الضوابط - من مراتب القاعدة الفقهية وقال: لا داعي للتفريق بينهما⁽²⁾.

2.2.2 الفرق بين القاعدة الأصولية والفقهية

القواعد الفقهية علمٌ متفرعٌ عن الفقه الذي هو "العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية"⁽³⁾.

وبما أن الفقه هو معرفة الأحكام الشرعية والمسائل الفرعية برز علم القواعد الفقهية لترتيب المسائل تحت أحكام ضابطة لتسهيل الوصول إلى الحكم. أما الأصولية، فنسبةً إلى أصول الفقه الذي هو "العلم بالقواعد والبحوث التي يتوصل بها إلى استفادة الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية"⁽⁴⁾. فعلم الأصول يعنى بدراسة المصادر التي استخرجت منها الأحكام والأدلة التي بنيت عليها، مثل القرآن والسنة والإجماع والقياس. وقد فصل أهل العلم في التفريق بين القاعدة الفقهية والأصولية⁽⁵⁾.

وأوجه الاختلاف بينهما:

1. القواعد الأصولية تعنى بدراسة المصادر، ومن خلال هذه المصادر يمكن استخراج الحكم الشرعي منها. مثل: "النهي يقتضي التحريم ما لم تصرفه

(1) الروكي، محمد الروكي نظرية التقعيد الفقهي، ص51 مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1994.

(2) الروكي، محمد الروكي قواعد الفقه الإسلامي، ص113، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، 1998.

(3) خلاف، عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، ص 14 دار القلم، الكويت، ط 20، 1406هـ - 1986م.

(4) خلاف، عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، ص12.

(5) الشال، إبراهيم علي احملاقواعد والضوابط الفقهية عند ابن تيمية في المعاملات المالية، ص54، دار النفائس، عمان، 1422هـ، 2002م.

قريباً القاعدة الفقهية فتعنى بدراسة الحياة العملية وأفعال المكلفين مثل "الأمر بمقاصدها"⁽¹⁾.

2. القاعدة الفقهية متأخرة في وجودها الذهني والواقعي عن الفروع؛ لأنها جمعت لشتات، وربط بينها، أما القواعد الأصولية فالفرض الذهني يقتضي وجودها قبل الفروع لأنها القيود التي أخذ الفقيه نفسه بها عند الاستنباط⁽²⁾.

3. الخلق الأصولية قواعد كلية تنطبق على جميع جزئياتها وموضوعاتها، أم الفقهية فإنها أغلبية، يكون الحكم فيها على أغلب الجزئيات وتكون لها المستثنيات⁽³⁾.

وقد اكتفى الباحث بهذه الفروق وهناك أخرى ذكرها الندوي في كتابه القواعد الفقهية والكيلاني في قواعد المقاصد⁽⁴⁾.

3.2.2 أركان القاعدة الفقهية وشروطها

أولاً: أركان القاعدة الفقهية

حتى نتمكن من الوصول إلى القاعدة الفقهية والحكم عليها لا بد أن نتعرف على أركان هذه القاعدة والتي يجب أن لا تخلو منه وهذا لمطلب منقول باختصار من كتاب القواعد الفقهية للدكتور يقوب الباحسين⁽⁵⁾.

(1) ولعل أكثر من فصل في ذلك الدكتور الكيلاني، ينظر الكيلاني، قواعد المقاصد، مرجع سابق، ص 35-42.

(2) أبو زهرة، محمد بن أحمد أبو زهرة، مالك حياته وعصره وآراؤه الفقهية، ص 218، دار الفكر العربي، مصر.

(3) الندوي، علي أحمد الندوي، القواعد الفقهية، ص 68 دار القلم، دمشق، ط 3، 1414هـ - 1994م.

(4) الندوي علي أحمد الندوي، القواعد الفقهية، ص 68-69؛ الكيلاني، قواعد المقاصد، مرجع سابق.

(5) الباحسين، يعقوب عبدالوهاب، مرجع سابق، ص 161.

الركن الأول: الموضوع أو المحكوم عليه وهو المحل الذي يحل عليه الحكم كالمشقة في قاعدة المشقة تجلب التيسير و الضرر في قاعدة الضرر يزال.

الركن الثاني: الحكم وهو المعبر عنه بالمحمول أو المحكوم عليه وهو ما حمل على الموضوع . ولا بد أن يكون ذلك الوصف بيان لحكم شرعي أو لما له صلة بالحكم الشرعي كإثبات التيسير للمشقة والإزالة للضرر.

ثانياً : الشروط

هناك شروط للأركان وآخر في التطبيق أما شروط الأركان والتي من خلالها يسمى النص قاعدة:

- 1 ، التجريد: ويقصد بذلك ربط الأحكام بالأشخاص والوقائع والنوازل للمعنى القائم بها مهما اختلفت زمانا أو مكانا.
 - 2 ، العموم: وهو الشمول فلا بد لموضوع القضية من أن يتناول جميع أفرادها الذين ينطبق عليهم معناه.
- وهذان الشرطان مختصا بالموضوع وهناك شروط مختصة بالحكم أهمها:
1. أن يكون حكماً شرعياً.
 2. أن يكون حكماً باتاً غير متردد فيه.
- وأما الشروط المتعلقة بالتطبيق فمنها:
1. أن تتوفر في الوقائع الشروط الخاصة التي لا بد منها لانطباق القاعدة عليها.
 2. أن لا يعارضها ما هو أقوى منها أو مثلها.
 3. أن تكون الواقعة المطلوب تطبيق القاعدة عليها خالية من الحكم الشرعي الثابت بالنص أو الإجماع.

4.2.2 أهمية دراسة القواعد الفقهية

لغالب القواعد الفقهية أهمية كبيرة عند العلماء، فلقد بذلوا فيه جهداً كبيراً حتى أبرزوه وفصلوا فيه حتى وضحوه ، قال ابن نجيم في أهميته: "ولعمري إن هذا الفن لا يدرك بالتمني ولا ينال بسوف ولعلّ ولو أني، ولا يبلغه إلا من كشف عن ساعد الجد وشمّر، واعتزل أهله، وشدّ ا لمئزر، وخاض البحار، وخالط العجاج،

ولازم التردد إلى الأبواب ... ليس له همٌ إلا معضلة يحلها أو مستصعبةٌ عزّت على القاصرين فبرى نفسه إليها ويحلها ⁽¹⁾. وهذا الكلام بحرفيته منقول عن مقدمة السيوطي لكتابه الأشباه والنظائر ⁽²⁾.

وقال كذلك في فائدة هذه القواعد: "الأول: معرفة القواعد التي تردُّ إليها وفرعوا الأحكام إليها، وهي أصول الفقه في الحقيقة، وبها يرتقي الفقيه إلى درجة الاجتهاد ولو في الفتوى" ⁽³⁾.

ويقول الإمام السيوطي: "اعلم أن فنَّ الأشباه والنظائر فنٌّ عظيم، به يطلع على حقائق الفقه، ومداركه، ومآخذه وأسراره، ويتمهر في فهمه، واستحضاره، ويقدر على الإلحاق والتخريج، ومعرفة أحكام المسائل التي ليس ت مسطورة والحوادث والوقائع التي لا تنقضي على مرَّ الزمان، ولهذا قال بعض أصحابنا : الفقه معرفة النظائر" ⁽⁴⁾.

من هذه الأقوال سالفه الذكر وغيرها ندرك مدى اهتمام العلماء بعلم القواعد الفقهية، ويمكن عد بعض فوائدها فيما يلي:

- 1، سهولة الوصول إلى الحكم الشرعي، والتنسيق بين الأحكام المتشابهة.
- 2، حفظ الحكم الشرعي في الذاكرة لسهولة حفظ القاعدة الشرعية التي تتضمنه.
- 3، تكون القاعدة الشرعية عند الطالب ملكة فقهية تعينه على استنباط الحلول للوقائع المتجددة ⁽⁵⁾.
- 4، القواعد الفقهية تتيح لرجل القانون وغير المتخصصين في علم الشريعة الإطلاع على الفقه بأيسر طريق.

(1) ابن نجيم، الأشباه والنظائر، مرجع سابق، ص12.

(2) السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، الأشباه والنظائر، ص 6 دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1403هـ.

(3) ابن نجيم، الأشباه والنظائر، مرجع سابق، ص10.

(4) السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، الأشباه والنظائر، ص6، مرجع سابق.

(5) جيلي، محمد الزحيلي، القواعد الفقهية على المذهب الحنفي والشافعي، ص 26، منشورات جامعة الكويت، ط1، 1420هـ -1990م.

5. تعين القواعد الفقهية على معرفة مقاصد الشريعة الإسلامية⁽¹⁾.

5.2.2 القاعدة الفقهية عند الإمام ابن حزم

لم يجد الباحث لابن حزم اهتماماً في القواعد الفقهية ولا ذكراً صريحاً لها، بل ولا إشالة أنه كان يذكر اللفظ المجمل العام، كقوله :الأعمال بنياتها وقوله : اليقين لا يسقط بالظن، مما اعتبره الباحث قواعد استخرجها من المحطى بلفظ الإمام ابن حزم، وأخرى استتبطها الباحث من خلال جمع شتات المسائل في المحطى ، وأغلب صياغاتها كانت للباحث.

ومن خلال الإطلاع على منهج الإمام ابن حزم، يرى الباحث أن ابن حزم لا يعول على القاعدة الفقهية ولا يعتبرها دليلاً أصلاً، وإنما الدليل عنده النص ولا غير، وظاهره بلا تأويل أو قياس.

(1) الشال، القواعد والضوابط عند ابن تيمية في المعاملات المالية، مرجع سابق، ص58.

الفصل الثالث

القواعد الفقهية المستنبطة

1.3 القاعدة الأولى: "الأعمال بنياتها"

1.1.3 معنى القاعدة

ذكرت هذه القاعدة عند العلماء⁽¹⁾ غير ابن حزم بصيغة "الأمر بمقاصدها" وعدت من القواعد الخمس الكبرى ومن القواعد الكلية ولقد أولاهم العلماء اهتماماً بالغاً وعناية فائقة لأن معظم الأحكام الشرعية يدور حولها. وأصل هذه القاعدة قول رسول الله صلى الله عليه وسلم -: "إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى..."⁽²⁾ الحديث. ولما ذكر ابن حزم ذلك النص الأعمال بنياتها أثر الباحث أن تكون هي صيغتها عنده -رحمة الله تعالى-. وتدل ألفاظ الحديث على أن تصرفات الإنسان وأعماله تختلف أحكامها ونتائجها باختلاف مقصود الإنسان من هذه التصرفات ، إذ الأصل النية والعمل تابع لها من حيث القبول و الرفض، فلو نوى وعمل عكس نيته بطل عمله ولو عمل ولم ينو لا عمل شرعياً (عبادياً) له. ولقد أخذ ابن حزم بوجوب النية في كل الأعمال والتصرفات.

والنية في اللغة نوع من القصد والإرادة، وفي كلام العلماء تقع بمعنيين: أحدهما: يتوعد العبادات بعضها عن بعض كتميز صلاة الظهر عن العصر مثلاً وصيام رمضان عن التطوع. والثاني: بمعنى تميز المقصود من العمل هل هو لله وحده أم لله وغيره ، وهذه هي التي يتكلم فيها العلماء على الإخلاص وتوابعه أ.هـ⁽³⁾.

(1) ابن نجيم، الأشباه والنظائر، ص1.

(2) البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، الجامع الصحيح، تحقيق مصطفى البغا، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان الوحي إلى رسول الله، رقم الحديث 1، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط3، 1987م.

(3) ابن رجب، زين الدين أبي الفداء عبدالرحمن، جامع العلوم والحكم، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط1، 1996م.

ويلزم حزم أن النية هي التي تحدد العمل ف قال: "وقد فرق رسول الله -صلى الله عليه وسلم - بينهما، أي -الاعتقاد والعمل - بقوله: "العمل بالنيات"، فجعل النية وهي العمل⁽¹⁾.

2.1.3 أدلة القاعدة

استدل ابن حزم لهذه القاعدة من الكتاب والسنة بما يلي:

1. قوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ﴾⁽²⁾.
 2. قول رسول الله صلى الله عليه وسلم -: (إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى)⁽³⁾.
- وجه الاستدلال من الآية:
- قال ابن حزم لا "يجزئ الفرض المأمور به إلا بنية أدائه قصداً كما أمر الله تعالى"⁽⁴⁾.
- إن العمل المأمور به لا بد من أدائه قاصداً أدائه وها أمر الله تعالى به ، والدليل واضح في الاستدلال أن العمل منوط بنيته.

3.1.3 بعض المسائل الفرعية

أولاً نية الوضوء والغسل قال ابن حزم: "ومن غمس أعضاء الوضوء في الماء ونوى الوضوء للصلاة أو وقف تحت ميزاب حتى عمها الماء، ونوى بذلك الوضوء للصلاة.... أجزأه"⁽⁵⁾.

ثانياً: الصلاة قال ابن حزم: "... وإنه لا يبطل الصلاة إلا قول مقصود إليه منهي عنه أو عمل كذلك أو القصد إلى تبديل نية الصلاة المأمور لها في الصلاة

(1) ابن حزم، الإحكام، مرجع سابق.

(2) سورة البينة، آية 5.

(3) سبق تخريجه في الصفحة 26.

(4) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، مسألة 171، مجلد 1، ص 250.

(5) المرجع السابق، مسألة 115، مجلد 1، ص 94.

التي لا تصح الصلاة إلا بها وهي النية لأداء تلك الصلاة باسمها وعينها ، فمن لم ينو كذلك قاصداً ذلك فلم يصل كما أمر ⁽¹⁾. ولا خلاف بين العلماء في وجوب النية، وإنما وقع الخلاف في وقتها ⁽²⁾.

ثالثاً: الصيام. قال ابن حزم: "ولا يجزي صياماً أصلاً، رمضان أو غيره إلا بنية مجددة في كل ليلة لصوم اليوم المقبل" ⁽³⁾.

رابعاً: الزكاة. قال ابن حزم ولا يجزي أداء الزكاة إذا أخرجها المسلم عن نفسه أو وكيله بأمره إلا بنية أنها الزكاة المفروضة ⁽⁴⁾.

خامساً: الحج. قال ابن حزم: "ومن أغمى عليه أو جُنَّ أو نَامَ قبل الزوال من يوم عرفة فلم يَفُقْ ولا استيقظ إلا بعد طُلُوع الفجر من ليلة يوم النحر فقد بطل حجة سواء وقف بعرفة أم لم يقف به" ⁽⁵⁾.

فصح أنه لا يجزي عملٌ مور به إلا بنية القصد إليه مؤدي بإخلاص لله تعالى فيه. وكل من ذكرنا فلم يعبد الله في الأعمال المذكورة مخلصاً له الدين بها فلم أثبها ⁽³⁾ وهذه أمثلة فقط على أن العمل منوط بنيته، فمتى تغيرت النية أو لم ينو لم يبق للعمل اعتبار عند ابن حزم.

قال ابن حزم: "... ويردُّ كل ذلك على عمله بالنية التي له أن يَعمل بها ولا عمل إلا بنية" ⁽⁶⁾. ويقول: "أما من صام رمضان وهو لا يدري فوافق رمضان فلا يجزي، وكذلك الصلاة يصليها وهو لا يدري أدخل وقتها أم لا؛ لأن هذه الأعمال

(1) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، مسألة 303، مجلد 2، ص 142.

(2) أنقر، عمر سليمان الأشقر، النيات في العبادات، ص 115 وما بعدها، دار النفائس، عمان، ط 3، 1975م.

(3) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، مسألة 728، مجلد 4، ص 285.

(4) المصدر السابق، مسألة 688، مجلد 4، ص 205.

(5) المصدر السابق، مسألة 861، مجلد 5، ص 205.

(6) ابن حزم، الإحكام، ج 9، ص 516.

تقتضي نية مرتبطة بها لا يصلح العمل إلا بها، فإن امتزجت بغير تلك النية أو عدت ارتباط النية بها بطلت⁽¹⁾.

2.3 القاعدة الثانية : "النية مستمرة"

1.2.3 معنى القاعدة

تعني هذه القاعدة أن النية يجب أن تكون مستمرة فلا تنقطع، فمتى قطعت النية أثناء العمل بطل ذلك العمل ووجب تجديد النية واستئناف العمل في كل عمل يمكن أن يستأنف؛ هذا لأن الصيام إذا قطعت نية اليوم بطل اليوم ولكن لا يستأنف ذلك اليوم، وإنما يمسك ثم يقضي ذلك اليوم.

2.2.3 أدلة القاعدة

استدل بن حزم لهذه القاعدة بقوله تعالى : ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءً﴾⁽²⁾.

وقول رسول الله -صلى الله عليه وسلم- : (إنما الأعمال بالنيات ... الحديث)⁽³⁾.
وقوله تعالى : ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾⁽⁴⁾.

وجه الدلالة من ذلك : تعمد القلب النية عن عمد بلا إكراه ولا خطأ، فهو -أي القلب- محلها، قال ابن حزم : "ومن نوى وهو صائم إبطال صومه بطل إذا تعمد ذلك ذاكر الألفه في صوم وإن لم يأكل ولا يشرب ولا وطئ ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم :- (إنما الأعمال بالنيات....)⁽⁵⁾، فصحَّ يقيناً أن من نوى

(1) ابن حزم، الإحكام، ج9، ص516.

(2) سورة البينة، آية5.

(3) سبق تخريجه في القاعدة الأولى.

(4) سورة الأحزاب، آية5.

(5) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، مسألة 732، مجلد3، ص302.

إبطال ما هو فيه من الصوم فله ما نوى بقوله عليه الصلاة والسلام - الذي لا تحل معارضته وهو قد نوى بطلان الصوم فله بطلاً، فنفلوا لم يكن ذاكرةً لأدفي صوم لم يضره شيء لقول الله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (1).

ولأن النية مكانتها عند ابن حزم فمجرد النية قاصداً لها تقع، فلو قطعها قطع العمل بقطعها.

3.2.3 بعض الفروع الفقهية للقاعدة

قال ابن حزم "فلو" صرف نيته في الصلاة متعمداً إلى صلاة أخرى أو إلى تطوع عن فرض أو إلى فرض عن تطوع بطلت صلاته لأنه لم يأت بها كما أمر" (2).

والمسألة سالفة الذكر في الصيام أنه نوى وهو صائم إبطال صومه بطل إذا تعد ذلك (3). وبمثل هذا، قال الشافعية والحنابلة وخالف أبو حنيفة فلم يقطع الصلاة بقطع النية (4). وذكر أهل العلم أن تغيير النية وقطعها مبطل للفعل في حالات (5).

(1) ابن حزم، المحلى، مسألة 732، ص 302، مجلد 3.

(2) المرجع السابق، مسألة 408، مجلد 2، ص 370.

(3) المرجع السابق، مسألة 732، مجلد 4، ص 302.

(4) ابن قدامة عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، المغني، ج 1، ص 278، دار الفكر، بيروت، ط 1، 1405 هـ.

(5) الأشقر، النيات في العبادات، مرجع سابق؛ وانظر ابن نجيم، الأشباه والنظائر، مرجع سابق، ص 42، 50، 53.

3.3 القاعدة الثالثة : "النية لا تشرك" : "أو لا يجزئ عمل واحد عن عمليين"⁽¹⁾

1.3.3 معنى القاعدة

التشريك لغةً: من الشركة، أشركته في أمري، أي : أدخلته فيه، وشرك بينهما، أي جعلهم شركاء⁽²⁾. وقولنا: التشريك، أي الجمع بين عبادتين في عبادة واحدة. تعني هذه القاعدة أن لكل عمل نية مستقلة فلا يجزئ أن يشرك عمليين في نية واحدة كأن ينوي الاغتسال للتبرد والطهارة أو الطهارة من الجنابة وغسل الجمعة، وهكذا فلا بد لكل عمل من نية مستقلة عن العمل الآخر ولا يعد متوضئاً من غمس نفسه في الماء بنية التبرد.

أي أن الجمع بين عبادتين بنية واحدة يبطل العبادتين، وباختصار فإن معناها أن العمل الواحد لا يقصد به قربتين.

2.3.3 أدلة القاعدة

قال ابن حزم : "برهان ذلك أنهما عملان متغايران... فلا يجزئ عمل واحد عن عمليين مفترضين، إلا بأن يأتي نص بأنه يجزئ عنهما..."⁽³⁾.

وقال: في مسألة أخرى برهان ذلك في قوله تعالى : ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءً﴾⁽⁴⁾. وقول رسول الله -صلى الله عليه وسلم- : (إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى)⁽⁵⁾.

فصح يقيناً مأمور بكل غسل من هذه الأغسال، فإذا قد صح ذلك فمن الباطل أن يجزئ عمل واحد عن عمليين أو أكثر ، وصح يقيناً أنه إن نوى أحد ما عليه من ذلك فإنما له -بشهادة رسول الله صلى الله عليه وسلم الصادقة - الذي نواه فقط وليس

(1) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، مسألة 195، مجلد 1، ص 290.

(2) ابن منظور، لسان العرب.

(3) ابن حزم، المحلى، مسألة 245، مجلد 1، ص 362.

(4) سورة البينة، آية 5.

(5) سبق تخرجه، القاعدة الأولى.

له ما لم ينوه ، فإن نوى بعمله ذلك غسلين فصاعداً فقد خالف ما أمر به ، لأنه مأمور بغسله لكل وجه من الوجوه التي ذكرنا فلم يفعل ذلك ، والغسل لا ينقسم ، فبطل عمله كله ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم :- (من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد) (1)(2).

واستثنى من ذلك الوضوء وغسل الجنابة بالنص الذي ذكره ابن حزم بإسناده إلى البخاري، ثم عن عائشة رضي الله عنها :- "كل رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه ثم توضع الصلاة..." (3). والقياس عند ابن حزم باطل فلا يقاس غسل على غسل.

3.3.3 بعض الفروع الفقهية للقاعدة

قل ابن حزم : "ومن أجنب يوم الجمعة من رجل أو امرأة فلا يجزيه إلا غسلان غسل ينوي به الجنابة ولا بد، وغسل آخر ينوي به الجمعة ولا بد، فلو غسل ميتاً أيضاً يجزه إلا غسل ثالث ينوي به ولا بد فلو حاضت امرأة بعد أن وطئت فهي بالخيار، شاءت عجلت الغسل للجنابة وإن شاءت أخرت ، حتى تطهر، فإذا طهرت لم يجزها إلا غسلان غسل تتوي به الجنابة وغسل آخر تتوي به الحيض" (4). وهكذا عنده حتى لو لزم الأمر أربعة أو خمسة أغسال لكل غسل نية، ويقول رحمه الله تعالى :- "فلو أراد من ذكرنا الوضوء لم يجزه إلا المجيء بالوضوء بنية الوضوء

البخاري، الجامع الصحيح، مرجع سابق، باب النجس، باب إذا اجتهد العامل فأخطأ ...؛ مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور، حديث رقم 1718. ولمسلم أيضاً: "من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد".

(2) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، مسألة 195، مجلد 1، ص 290.

(3) البخاري، الجامع الصحيح، مرجع سابق، كتاب الغسل، باب الوضوء قبل الغسل، حديث رقم 245؛ مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، باب صفة غسل الجنابة.

(4) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، مسألة 190، مجلد 1، ص 290.

مفردلن كل غسل ذكرنا ، حاشا غسل الجنابة وحده فقط فإنه إن نوى بغسل أعضاء الوضوء غسل الجنابة والوضوء معاً أجزأه ذلك⁽¹⁾.

وفي مسألة أخرى يقول - رحمه الله -: "فمن أجنبولاً ماء معه فلا بد له من أن يتيمم تيممين ينوي بأحدهما تطهير الجنابة وبالأخر الوضوء ولا يبالي أيهما قدم"⁽²⁾.

ويقول - رحمه الله -: "ومن مزج بنية صوم فرض بفرض آخر أو بتطوع أو فعل ذلك في صقالو زكاة أو حج أو عمرة أو عتق : ليجزه لشيء من كل ذلك وبطل العمل كله صوكلاً أو صلاة أو زكاة أو حجاً أو عمرة أو عتقاً، إلا مزج العمرة بالحج لمن أحرم وعه الهدي فقط فهو حكمه اللازم⁽³⁾. وخالف بعض العلماء في هذه المسألة ببعض العبادات، قال عمر الأشقر : "والقاعدة العامة التي يكاد الفقهاء يجمعون عليها أن هذه النية غلط لأي النية المشتركة - لأن العبادة الواحدة لا يمكن أن تقتلي عبادتين، إلا أن بعضاً منهم استثنى بعض العبادات ... ويجوز الأحناف الجمع بين العبادتين في هذه الصورة وعدوها من قبيل الوسائل لا المقاصد"⁽⁴⁾.

ويرى الباحث أن القول بما ذهب إليه الإمام بن حزم يؤدي إلى الوقوع في مشقة وخرج والإسلام رفع عن أتباعه الحرج والغريب أن ابن حزم يقول برفع الحرج وإن المشقة تجلب التيسير إلا أنه هنا خالف ولا نوافقه على ذلك.

4.3 القاعدة الرابعة : اختلاف النوايا بين التابع والمتبوع لا يبطل العمل

1.4.3 معنى القاعدة

لا يشترط أن تتوافق نية الإمام والمأموم في الصلاة الواحدة حتى تتم ، فلو صلى لك واحد منهما بنية تختلف عن نية الآخر فعليهما صحيح، فإن صلى إمام العصر

(1) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، مسألة 190، مجلد 1، ص 290.

(2) المرجع السابق، مسألة 245، مجلد 1، ص 362.

(3) المرجع السابق، مسألة 731، مجلد 4، ص 301.

(4) الأشقر، النيات في العبادات، مرجع سابق، ص 255، 256.

والمأموم الظهر أجزأه ذلك وعمله صحيح، ولو صلى فرضاً مؤتماً بمن يصلي نافلةً فصلاته صحيحة.

2.4.3 أدلة القاعدة

قال الإمام ابن حزم : "إنه لم يأت قط قرآن ، ولا سنة، ولا إجماع، ولا قياس، يوجب اتفاق نية الإمام والمأموم وكل شريعة لم يوجبها قرآن، ولا سنة، ولا إجماع فهي غير واجبة ، وهذه شريعة لم يوجبها شيء مما ذكرنا فهي باطلة؛ ثم البرهان يقوم على سقوط وجوب ذلك، وقد كان يكفي من سقوطه عدم البرهان على وجوبه"⁽¹⁾.

وقال: "من اللئال أن يكلفنا الله تعالى موافقة نية المأموم هذا لنية الإمام، لقوله تعالى: ﴿لَا يَكْفِي اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾"⁽²⁾.

وجه الاستدلال قال ابن حزم ليس في وسعنا علم ما غيب عنا من نية الإمام حتى وافقها، وإنما علينا ما يسر لنا، مما قدر عليه من القصد بنياتنا تأدية ما أمر الله به كما أمرنا وهذا البرهان ضروري سمعي وعقلي"⁽³⁾.

ورد على حديث : (إنما جعل الإمام ليؤتم به)⁽⁴⁾. فقال: "إن المقصود هو من نفس الحديث قوله عليه الصلاة والسلام -: فإذا كبر فكبروا ، وإذا ركع فاركعوا، وإذا

(1) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، مجلد3، مسألة494، ص142.

(2) سورة البقرة، آية286.

(3) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، مسألة494، مجلد3، ص142.

(4) البخاري، الجامع الصحيح، مرجع سابق، باب إنما جعل الإمام ليؤتم به، حديث رقم 655،

باب إقامة الصفوف من تمام الصلاة، حديث رقم 689، باب صلاة القاعد، حديث رقم

1062، باب الإشارة في الصلاة، حديث رقم 1179، باب فرض متابعة الإمام، حديث رقم

2102؛ مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، باب التشهد في الصلاة، حديث رقم 404.

سجد فاسجدوا، وإذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً⁽¹⁾. أي أن المقصود الأفعال الظاهرة، وأن هذا الحديث لا يتناول النية⁽²⁾.

وقال ابن حزم: "قال -عليه السلام-: (إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى). فنص -عليه السلام- نصاً جليلاً أن لكل أحد ما نوى، فصح يقيناً أن للإمام نية وللمأموم نية، لا تعلق لإحدهما بالآخرى وما عد هذا فباطل بحت، لا شك فيه وبالله تعالى نتأيد"⁽³⁾. انتهى قوله -رحمه الله-.

واستدل أيضاً على هذه القاعدة بما رواه إلى الإمام مسلم عن جابر بن عبد الله: "إن معاذ بن جبل كان يصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم -العشاء الآخرة، ثم يعجل في قومه فيصل فيهم تلك الصلاة"⁽⁴⁾، وإن النبي صلى الله عليه وسلم أقره على هذا الفعل ولم ينكر عليه.

3.4.3 بعض فروع القاعدة الفقهية

أ، قال ابن حزم: "من نسي صلاة فرض -أي صلاة كانت- ثم وجد إماماً يصلي صلاة أخرى أي صلاة كانت -في جماعة ففرض عليه ولا بد أن يدخل فيصل في فاتته وتجزئه ولا نبالي باختلاف نية الإمام والمأموم"⁽⁵⁾.
ب وقال ابن حزم: "جائز صلاة الفرض خلف المتنفل، والمتنفل خلف من يصلي الفرض، وصلاة فرض خلف من يصلي صلاة فرض، كل ذلك حسن وسنة"⁽⁶⁾.

ج، وقالوا: وجد المرء جماعة تصلي الـ تراويح في رمضان ولم يكن صلى العشاء الآخرة فليصل معهم و ينوي الفرض فإذا سلم الإمام ولم يكن هو أتم

(1) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، مسألة 494، مجلد 3، ص 142.

(2) الأشقر، النيات في العبادات، مرجع سابق، ص 251.

(3) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، مسألة 494، مجلد 3، ص 143.

(4) المرجع السابق، ص 143.

(5) المرجع السابق، ص 140.

(6) المرجع السابق.

صلاته فلا يسلم بل يقوم ، فإن قام الإمام إلى الركعتين قام هو أيضاً فأتى به فيهما ثم سلم سلام الإمام وكذلك لو ذكر الصلاة فاتته⁽¹⁾.

د، "جائز أن يصلي إمام واحد بج ماعتين فصاعداً في مساجد شتى صلاة واحدة هي لهم فرض وكلها له نافلة سوى التي صلى أولاً⁽²⁾.

5.3 القاعدة الخامسة: الحرج والعسر مرفوعان⁽³⁾

ووردت هذه القاعدة عند الآخرين من العلماء⁽⁴⁾ بصيغة "المشقة تجلب التيسير"، وأحببت أن أوردتها بصيغتها عند ابن حزم ، حيث ذكرها بهذه الصيغة في مواضع كثيرة من كتابه المحلى قال ابن نجيم : "قال العلماء: يخرج على هذه القاعدة جميع رخص الشرع وتخفيفاتها"⁽⁵⁾.

1.5.3 معنى القاعدة الحرج لغةً:

من الحَرْج والحَرْج، بمعنى الإثم وحَرْج، أي في ضعف⁽⁶⁾؛ والعسر لغةً: من عَسِرَ، والعُسْر ضد اليسور هو الضيق والشدة والصعوبة، عَسِرَ الأمر والزمان ... صعب واشتد⁽⁷⁾.

هذه القاعدة أصل من أصول الشريعة الإسلامية ، وتدل على يسر الإسلام وعليها يحكم بالتخفيف على المسلم، وإنه لا يحمل الإنسان ما لا يطيق ، فإذا كان أداء هذه الفعل محرراً أو فيه مشقة غير معتادة، فإن الله يسقطه عن المكلف ولا إثم عليه، وليس الإنسان مكلف بما لا يطيق.

(1) ابن حزم، المحلى، ص140.

(2) المرجع السابق، ص141.

(3) ابن حزم، المحلى، مسألة 142، مجلد1، ص188.

(4) بكى، الأشباه والنظائر، مرجع سابق، ج 1، ص48؛ ابن نجيم، الأشباه والنظائر، مرجع سابق، ص48.

(5) ابن نجيم، الأشباه والنظائر، مرجع سابق، ص48.

(6) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، المجلد الثاني، فصل الجيم، باب الحاء.

(7) المرجع السابق، مجلد4، باب الراء، فصل العين.

2.5.3 أدلة القاعدة

قوله تعالى: ﴿لَا يَكْفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾⁽¹⁾.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾⁽²⁾.

3.5.3 بعض الفروع الفقهية

قال ابن حزم في مسألة تجنب النجاسات "و ونيم⁽³⁾ الذباب والبراغيث والنحل وبول الخفاش إن كان لا يمكن التحفظ منه وكان في غسله حرج لم يلزم من غسله إلا ما لا حرج فيه ولا عسر⁽⁴⁾."

وقال: "... وبالضرورة نقري أنه لا يمكن إلا نفكاك من دم البراغيث ولا من دم الجسد، فإذا ذلك كذلك فلا يلزم من غسله إلا ما لا حرج فيه ولا عسر مما هو في الوسع"⁽⁵⁾.

وقال: "فإن رعلأحد ممن ذكرنا في صلاة -كما ذكرنا- فإن أمكنه أن يسد أنفه بـأي يدع الدم يقطر على ما بين يديه بحيث لا يمس له ثوباً ولا شيئاً من ظاهر جسده فعل وتمادى في صلاته ، ولا شيء عليه ..فإن عجز عن ذلك صلى كما هو ، وصلاته تامة، لقوله تعالى : ﴿لَا يَكْفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾⁽⁶⁾ فثبت أنه لا يكلف ما لا يستطيع"⁽⁷⁾.

وقال رحمه الله تعالى :-"فإن كان قوم في سفينة لا يمكنهم الخروج إلى البر إلا بمشقة أو بتضييعها -أي الصلاة- فليصلوا كما يقدر..."⁽⁸⁾.

(1) سورة البقرة، آية 286.

(2) سورة الحج، آية 78.

(3) نيم، والونم خراء الذباب، ونم الذباب ونماً ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج 12، ص 643.

(4) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، مسألة 142، مجلد 1، ص 188.

(5) المرجع السابق، مسألة 124، مجلد 1، ص 117.

(6) سورة البقرة، آية 286.

(7) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، مسألة 463، مجلد 3، ص 70.

(8) المرجع السابق، مسألة 481، مجلد 3، ص 100.

وقال - رحمه الله -: "وقد يُبْرَق المال ويُصَب فيفِرَق ولا يدري أحد مكانه ، فكان تكليف أداء الزكاة عنه من الحرج الذي أ سقطه الله تعالى ، إذ قال: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ (1)(2) .

وفي من نذر إن يحج مشياً على قدميه قال ابن حزم : "فمن ليس المشي في وسعه فلم يكلفه الله تعالى المشي ..."(3) .

6.3 القاعد السادسة : "ما كان فرضاً ففرض كل ما يوصل إليه"(4)

وهي نفس القاعدة التي تقول "كل ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب " التي ذكرها العلماء غير ابن حزم (5) ، مع اختلاف في بعض تطبيقاتها على مسائلها الفرعية كما سنرى عند ابن حزم .

1.6.3 معنى القاعدة

إذا لم يكن الوصول إلى العمل الشرعي المقصود إلا بعمل وسيلة، فإن العمل الوسيلة يصبح فرضاً لازماً، كما لو أن شخصاً أراد أن يصلي فلم يمكنه فعل ذلك إلا بأن يكون على طهارة سواء كانت من حدث أصغر أو من حدث أكبر ، فيكون ذلك الوضوء أو الغسل واجباً عليه متى أراد أن يصلي ؛ لأنه لا تتم الصلاة إلا بالوضوء. وهكذا في كل عمل هو وسيلة لواجب لا يتم إلا به.

(1) سورة الحج، آية 78.

(2) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، مسألة 690، مجلد 4، ص 208.

(3) المرجع السابق، مسألة 902، مجلد 5، ص 304.

(4) المرجع السابق، مجلد 2، مسألة 372، ص 300.

(5) ثريبيني، محمد الخطيب، مغني المحتاج، ج 1، ص 152، دار الفكر، بيروت؛ ابن مفلح، إبراهيم بن محمد، المبدع، ج 1، ص 188، المكتب الإسلامي، بيروت، 1400هـ؛ ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم، الفتاوى والرسائل، تحقيق عبدالرحمن محمد النجدي، ج 2، ص 160، مكتبة ابن تيمية.

2.6.3 أدلة القاعدة

لم أجد في كلام ابن حزم في المحلى دليلاً خاصاً بهذه القاعدة، وإنما من استقراء المسائل المتعلقة بهذه القاعدة، ومن أدلة كل مسألة يمكن الوصول إلى أدلة هذه القاعدة.

3.6.3 بعض المسائل الفرعية لهذه القاعدة

أولاً: قال ابن حزم: "أمر النبي صلى الله عليه وسلم - بالتشهد في القعود في الصلاة فصار التشهد فرضاً، وصار القعود الذي لا يكون التشهد إلا فيه فرضاً، إذ لا يجوز أن يكون غير فرض ما لا يتم الفرض إلا فيه أو به"⁽¹⁾.

وقد روى عن عمر بن الخطاب قوله: "لا صلاة إلا بتشهد. وعن نافع مولى ابن عمر: "من لم يتكلم بالتشهد فلا صلاة له"⁽²⁾.

ثانياً: قال الإمام ابن حزم: "... قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - (لتسبون صفوفكم أو ليخالف الله بين وجوهكم)"⁽³⁾.

وهذا وعيد شديد و الوعيد لا يكون إلا في كبيرة من الكبائر وبه نص إلى شعبة عن قتادة عن أنس قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: (سوا صفوفكم فإن تسوية الصف من تمام الصلاة)"⁽⁴⁾.

قال ابن حزم: "... تسوية الصف إذا كان من إقامة الصلاة فهو فرض؛ لأن إقامة الصلاة فرض وما كان من الفرض فهو فرض"⁽⁵⁾.

(1) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، مجلد 2، مسألة 372، ص 300.

(2) لم أعثر عليه عند غير ابن حزم.

(3) البخاري، الجامع الصحيح، مرجع سابق، حديث رقم 685؛ مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، حديث رقم 416.

(4) البخاري، الجامع الصحيح، مرجع سابق، حديث رقم 690؛ مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، حديث رقم 433.

(5) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، مجلد 2، مسألة 405، ص 375.

ثالثاً: والأذان لصلاة الفرض في جماعة فرض قال ابن حزم في ذلك: "ولا يجزي صلاة فريضة في جماعة - اثنين فصاعداً -؛ لا بأذان وإقامة... فإن صلى شيئاً ذلك بلا أذان ولا إقامة فلا صلاة له... وأنه عليه الصلاة والسلام - قال: "ارجعوا إلى أهليكم فأقيموا فيهم وعلموهم ومروهم وصلوا كما رأيتموني أصلي فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم..." (1)(2).

نرى أن ابن حزم أوجب الأذان لكل صلاة وإن الصلاة التي صيت بغير أذان وإقامة باطلة وساقه الباحث على أنه من المسائل الفرعية عند ابن حزم لهذه القاعدة ولا يوافق ابن حزم عليه.

7.3 القاعدة السابعة "الشرائع لا تلزم إلا بالاحتلام أو بتمام تسعة عشر عاماً" (3)

1.7.3 معنى القاعدة

أدرك الغلام وأدرك الثمر أي بلغ (4)، والإدراك هو الحال التي يبدأ بها تكليف الإنسان بالعمل الشرعي، ذكرنا الحال لاشتمالها على السن والعقل، ووصول الحكم للمكلف لا يكلف الإنسان ولا يحاسب على ترك العمل إلا إذا أدرك، ومنه البلوغ، وعلامته عند الرجال الاحتلام وعند النساء الحيض.

قال ابن حزم: "والشرائع لا تلزم إلا بالاحتلام أو بالإنبات للرجل والمرأة، أو بإنزال الماء الذي يكون منه الولد، وإن لم يكن احتلاماً أو بتمام تسعة عشر عاماً، أو كل ذلك للرجل والمرأة، أو بالحيض للمرأة" (5).

2.7.3 أدلة القاعدة

استدل ابن حزم لهذه القاعدة بما يأتي:

- (1) البخاري، الجامع الصحيح، مرجع سابق، حديث رقم 605؛ 5662؛ 6819.
- (2) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، مجلد 2، مسألة 315، ص 164.
- (3) المرجع السابق، مجلد 1، مسألة 119، ص 102.
- (4) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، مجلد 10، باب الكاف، فصل الدال.
- (5) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، مجلد 1، مسألة 119، ص 102.

1. قول رسول الله صلى الله عليه وسلم :- (رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ عَنِ الْمَجْنُونِ وَالْمَغْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ)⁽¹⁾.
2. قال ابن حزم : (والصبي لفظ يعم الصنف كله في الذكر والأنثى في اللغة التي بها خُطِبْنَا)⁽²⁾.
3. قال ابن حزم عن عقبة بن قريظ قال: (لما كان يوم قريضة جعل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من أبت ضرب عنقه فكنت فيمن لم ينبت فعرضت على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فخلى عني)⁽³⁾.
4. قال ابن حزم في وجه الاستشهاد بهذا الحديث : "لا معنى لمن فرّق بين أحكام الإنابات، فأباح سفك الدم به في الأسارى خاصة وجعله هناك بلوغاً ولم يجعله بلوغاً في غير ذلك؛ لأن من المحال أن يكون رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قد صح وسيلتحل دم من لم يبلغ مبلغ الرجال ويخرج عن الصبيان الذي قد صح نهي النبي عن قتلهم، ومن الممتنع المحال أن يكون إنسان واحد رجلاً بالغاً غير رجل ولا بالغاً معاً في وقت واحد"⁽⁴⁾.

3.7.3 بعض المسائل الفرعية للقاعدة

1. الصلاة قال ابن حزم : "ولا صلاة على من لم يبلغ من الرجال أو النساء ويستحب لو علموها إذا عقلوا لقوله - صلى الله عليه وسلم - : (رفع القلم عن ثلاثة)⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

(ب) حنبل، أحمد بن حنبل، مسند أحمد، حديث رقم : 956، 1183، 1327، 24738، 24747، 25157 ألفاظ مختلفة، مؤسسة الرسالة، مصر؛ العجلوني، إسماعيل بن محمد، كشف الخفاء ومزيل الإلباس، تحقيق أحمد القلاش، حديث رقم 1394 مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 4، 1405هـ. قال عنه: رواه أحمد وأبو داود، والنسائي، وابن حجة، والحاكم.

(2) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، مجلد 1، مسألة 119، ص 102.

(3) الهيثمي، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد، ج 6، ص 251-252، دار الريان للتراث والكتاب العربي، القاهرة، بيروت، 1407هـ.

(4) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، مجلد 1، مسألة 119، ص 103.

(5) سبق تخريجه

(6) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، مجلد 2، مسألة 276، ص 8.

2. الصيام قال ابن د زم: فَمَنْ الفرض صيام شهر رمضان الذي بين شعبان وشوال، فهو فرض على كل مسلم عاقل بالغ صحيح مقيم⁽¹⁾.
واستثنى من ذلك الزكاة فهي تجب على الصغير والكبير فما هو يقول : "والزكاة فرض على الرجال والنساء والأحرار والحرائر والعبيد والكبار والصغار والعقلاء والمجانين من المسلمين ولا تؤخذ من كافر"⁽²⁾.

8.3 القاعدة الثامنة "يسقط الحكم بفقد محله"⁽³⁾

1.8.3 معنى القاعدة

سأبين معنى هذه القاعدة من خلال بيان صورتها فصورتها أ ن شخصاً لو قطعت يده أو رجلاه. سقط وجوب غسلها في الطهر.

2.8.3 أدلة القاعدة

استدل ابن حزم لهذه القاعدة بأدلة منها:

قوله تعالى: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾⁽⁴⁾.

وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم :- (إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم)⁽⁵⁾.

وجه الاستدلال: إن في إتيان العمل الذي لا محل له مشقة وهذا ما لم يكلف به الإنسان. ومن ليس باستطاعة فعل ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم - فهو خارج عن تكليفه به؛ لأنه مما لا يستطيع.

(1) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، مجلد4، مسألة727، ص285.

(2) المرجع السابق، مجلد44، مسألة638، ص17.

(3) المرجع السابق، مجلد1، مسألة209، ص316.

(4) سورة البقرة، آية286.

(5) البخاري، الجامع الصحيح، مرجع سابق، حديث رقم 2658، 6858، مسلم، صحيح مسلم، حديث رقم 1337.

3.8.3 بعض المسائل الفرعية

قال ابن حزم "كان على ذراعيه أو أصابعه أو رجله يه جبائر أو دواء ملصق لضرورة فليس عليه أن يمسح على شيء من ذلك وقد سقط حكم ذلك المكان وفاسق شيء من ذلك بعد تمام الوضوء فليس عليه إمساك ذلك المكان بالماء وهو على طهارته ما لم يحدث"⁽¹⁾.

والمسح على الجبيرة عنده قياس على المسح على الجوارب والقياس باطل فلم يوجب القياس دليله هنا هو النص، قول رسول الله صلى الله عليه وسلم - (وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم)⁽²⁾.

وقال ابن حزم "من قطعت يده أو رجلاه أو بعض ذلك سقط عنه حكمه وبقي عليه ما بقي لنفسه" الدليل السابق وهو الحديث . وبهذا قال الرازي (...لأن من سقطت رجلاه سقط عنه فرض غسل الرجلين، وذلك إنما عرف بالعقل)⁽³⁾.

9.3 القاعدة التاسعة "الأحكام المتعلقة بوصف تسقط بتغير ذلك الوصف"

ويمكن أن تصاغ على النحو الآتي: "لا يقع حكم ورد على اسم صنف ما على ما لا يقع عليه ذلك الاسم"⁽⁴⁾.

1.9.3 معنى القاعدة

إذا بني الحكم على وصف معين أو اسم معين فإن حكمه لا يتعدى إلى ما يشابهه إذا لم يطلق عليه نفس الاسم أو الوصف وإذ كان الحكم ينطبق على اسم أو وصف ما فإنه يتغير بتغير الوصف فلا يعود ينطبق على الوصف الجديد أو الاسم الجديد ما انطبق على السابق.

(1) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، مجلد 1، مسألة 209؛ ص 316.

(2) سبق تخرجه.

(3) الرازي، محمد بن عمر، المحصول، تحقيق طه جابر العلواني، ج 3، ص 115، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط 1، 1400هـ.

(4) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، مجلد 4، مسألة 641، ص 16.

2.9.3 أدلة القاعدة

استدل ابن حزم لهذه القاعدة بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْذَرَ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾⁽¹⁾.
وجه الاستدلال يقول ابن حزم: "... أن الأحكام إنما هي على ما حكم الله تعالى بها فيه مما يقع عليه ذلك الاسم الذي خاطبنا الله عز وجل فإذا سقط ذلك الاسم فقد سقط ذلك الحكم وأنه غير الذي حكم الله تعالى فيه"⁽²⁾.
ويقول في تعقيبه على الآية: "... ولو كان ذلك لوجب أن يوقع على غير السارق حكم السارق وعلى غير الغنم حكم الغنم وهكذا في كل شيء"⁽³⁾.
وأيضاً فإن كل مسألة فرعية انطبقت عليها القاعدة هذه فإن لها أدلة عند ابن حزم وسأورد تلك الأدلة عند الحديث في هذه المسألة إن شاء الله تعالى.

3.9.3 بعض المسائل الفرعية

أولاً: قال ابن حزم: "وكل ماء خالطه شيء طاهر مباح فظهر فيه لونه وريحه وطعمه إلا أنه لم يزل عنه اسم الماء فالوضوء به جائز والغسل للجنازة جائز".
برهان ذلك، قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾⁽⁴⁾ وهذا ماء سواء كان الواقع فيه مسكا أو عسلا أو زعفران أو غير ذلك⁽⁵⁾.
وعن أم هانئ بنت أبي طالب بسنده عن ابن حزم، أنها قالت: (دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وهو في قبعة فوجدته قد اغتسل بماء كان في صفحة، إني لأرى فيها أثر العجين فوجدته يصلي الضحى)⁽⁶⁾.

(1) سورة الطلاق، آية 1.

(2) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، مجلد 1، مسألة 132، ص 136.

(3) المرجع السابق، مجلد 4، مسألة 641، ص 17.

(4) سورة النساء، آية 43.

(5) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، مجلد 1، مسألة 147، ص 193.

(6) الرزاق، أبو بكر عبدالرزاق بن همام، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المصنف ، ج 3، ص 75؛ المكتب الإسلامي، بيروت، ط 2، 1403هـ.

وقال ابن حزم فإن سقط عنه اسم الماء جملة كالنبيذ وغيره لم يجز الوضوء به ولا الغسل... ولما كان اسم الماء لا يقع على ما غلب عليه غير الماء حتى نزول عنه جميع صفات الماء التي منها يؤخذ صح أنه ليس ما ء ولا يجوز الوضوء بغير الماء⁽¹⁾.

ثانياً قول ابن حزم في الزكاة : "ولا تجب الزكاة إلا في ثمانية أصناف من الأموال فقط وهي الذهب، الفضة، القمح، الشعير، الد، تمر، الإبل، والبقر، والغنم ظأنها وما عزاها فقط"⁽²⁾.

وقال: قال أبو محمد : أما ما روي عن ابن عمر رضي الله عنه - من إيجاب الزكاة في السلت فإنه قدر أنه نوع من القمح وليس كذلك وإن كان القمح يستحيل في بعض الأراضي سلتان فإن اسمهما عند العرب مختلف ، وحدهما في المشاهدة مختلف فهما صنفان بلا شك"⁽³⁾.

وقد يستحيل العصير خمرأً ويستحيل الخمر خلا، وهي أصناف مختلفة بلا خلاف ولم يأت قط برهان من نص ولا من إجماع ولا من معقول على أن ما استحال إلى شيء آخر فهما نوع واحد ولكن إذا اختلفت الأسماء لم يـ جز أن يوقع حكم ورد في اسم صنف ما على ما لا يقع عليه ذلك الاسم لقوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَعْدُ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾⁽⁴⁾ (5).

وقال: قال أبو محمد : والحق من هذا هو أن الأسماء في اللغة والديانة واقعة على المسميات بصفات محمولة فيها، فللف صفة صفاتها التي إذا وجدت في شيء سمي ذلك الشيء فضة.

وكذلك القول في اسم الذهب واسم النحاس واسم كل مسمى في العالم"⁽⁶⁾.

(1) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، مجلد 1، مسألة 148، ص 195.

(2) المرجع السابق، مجلد 4، مسألة 640، ص 12.

(3) المرجع السابق، مجلد 4، مسألة 641، ص 17.

(4) سورة الطلاق، آية 1.

(5) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، مجلد 4، مسألة 641، ص 17.

(6) المرجع السابق، ص 30-31.

10.3 القاعدة العاشرة "لا تجزئ عبادة قبل أن يحين وقتها زماناً ومكاناً" ونص الإمام على القاعدة هو "الشرائع لا تجزئ إلا في وقتها"⁽¹⁾.

1.10.3 معنى القاعدة

كل عبادة قرأنا الله تعالى بأدائها جعل لها وقتاً محدداً فلا يجزئ أداء هذه العبادة خارجة عن وقتها أو قبل دخول الوقت المحدد لهذه العبادة.

2.10.3 أدلة القاعدة

لم أجد دليلاً عند الإمام ابن حزم صريحاً لهذه القاعدة وإنما من الأدلة للمسائل الفرعية التي عليها القاعدة في الصلاة والصيام والزكاة والحج ، وسأذكرها في مكانها إن شاء الله.

3.10.3 بعض المسائل الفرعية للقاعدة

قال ابن حزم : "...أول وقت الظهر أخذ الشمس في الزوال والميل ، فلا يحل ابتداء الظهر قبل ذلك أصلاً ، ولا يجزئ بذلك"⁽²⁾ وله مثل هذا القول عند ذكر وقت كل صلاة".

برهان قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾⁽³⁾.

وجه الاستدلال :

أ، قال ابن حزم : "فكل من قدم صلاة قبل وقتها الذي حده الله تعالى لها وعلقها به وأمر بأن تلقم فيه ونهى عن التفريط في ذلك أو أخرها عن ذلك الوقت، فقد تعدى حدود الله تعالى، فهو ظالم عاصٍ،..."⁽⁴⁾.

(1) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، مجلد2، مسألة 306، ص146.

(2) المرجع السابق، مجلد2، مسألة335، ص197.

(3) سورة الطلاق، آية1.

(4) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، مجلد2، مسألة335، ص211..

وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم -: "إن للصلاة أولاً وآخرأ ... الحديث"(1).

بوقال ابن حزم : "لأجوز تعجيل الزكاة قبل تمام الحول ، ولا بطرفة عين فإن فعل لم يجزه وعليه إعادتها ويرد إليه ما أخذ رج قبل وقته لأنه أعطاه بغير حق"(2).

وقد رد ابن حزم في هذه المسألة على الذين قالوا بجو از تقديم الزكاة قبل وقتها(3)، وأبطل أدلتهم، فمما قالوا احتج من أجاز تعجيلها بحجج منها : الخبر الذي ذكرناه في زكاة المواشي ... "من أن النبي صلى الله عليه وسلم - (استلف بكرا فقضاه من إبل الصدقة ج ملاً رباعياً)(4)(5). وهذا لا دليل فيه على تعجيل الصدقة؛ لأنه استلاف كما يرى ، لا استعجال صدقة بل فيه دليل على أن تعجيلها لا يجوز إذ لو جاز لما احتاج عليه الصلاة والسلام - إلى الاستقراض بل كان يستعجل زكاة لحاجته إلى البكر"(6).

وقال ابن حزم في رد مذكلك على من أجازوا تعجيل الزكاة . فقال: "... بل لو كان القياس لحكأن قياس تعجيل الزكاة قبل وقتها على تعجيل الصلاة قبل وقتها

(التمليذ)، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، تحقيق أحمد محمد د شاكر وآخرون، ج 1، ص283، حديث رقم 151، دار إحياء التراث العربي، بيروت؛ البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، سنن البيهقي الكبرى، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، ج 1، ص375، حديث رقم 1635؛ مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، 1414هـ؛ الدار قطني، علي بن عمر، سنن الدار قطني، تحقيق السيد عبدالله هاشم اليماني، ج 1، ص262، حديث رقم 22، دار المعرفة، بيروت، 1966م.

(2) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، مجلد4، مسألة 693، ص211.

(3) وممن قدمها على وقتها الأحناف حتى أنهم قدموها لأكثر من سنة، ذكره ابن نجيم في الأشباه والنظائر، مرجع سابق، ص44.

(4) مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، حديث رقم 1600، 1224.

(5) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، مجلد4، مسألة 693، ص212.

(6) المرجع السابق، ص214.

والصوم قبل وقتها لأنها كلها عبادات محدودة بأوقاتها لا يجوز تقديما وديما وهذا مما تركوا فيه القياس⁽¹⁾.

وقال ابن حزم والحج لا يجوز شيء من عمله إلا في أوقاته المنصوصة ولا يحل الإحرام به إلا في أشهر الحج قبل وقت الوقوف بعرفة⁽²⁾.

برهان ذلك: قول الله تعالى: ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾⁽³⁾ فنص الله عز وجل على أنه أشهر معلومات.

ومن طريق عكرمة عن ابن عباس قال: "لا ينبغي لأحد أن يهل بالحج إلا في أشهر الحج لقوله تعالى: ﴿ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ ﴾⁽⁴⁾(5).

ومنها نصل إلى عدم جواز الجمع بين الصلاتين واستثنى من ذلك يوم عرفة ومزدلفة للحاج.

عدم جواز الإحرام للحج قبل أشهر الحج.

عدم تعجيل الزكاة قبل الحول ولو ليوم أو أقل من يوم.

11.3 القاعدة الحادية عشر "لا تجزئ قيمة ولا بدل عوضاً عما قدره النص"⁽⁶⁾

1.11.3 معنى القاعدة

إن الذي حده الله ورسوله صلى الله عليه وسلم - وأخبرنا به هو وحده الذي يؤخذ به، فلا يصار إلى غيره إلا بنص من الله ورسوله صلى الله عليه وسلم -.

(1) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، مجلد4، مسألة 693، ص215.

(2) المرجع السابق، مجلد5، مسألة 819، ص45.

(3) سورة البقرة، آية197.

(4) سورة البقرة، آية197.

(5) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، مجلد5، مسألة 819، ص45.

(6) المرجع السابق، مجلد4، مسألة 674، ص109؛ مسألة 708، ص259.

وفياضه الله في الزكاة والكفارات والنذور و بيّنه رسول الله صلى الله عليه وسلم - لا يجوز أن يستبدل بالقيمة وإنما يدفع كما قال الله جل وعلا ورسوله صلى الله عليه وسلم -.

2.11.3 أدلة القاعدة

استدل ابن حزم لهذه القاعدة بأدلة منها:

أ. قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ﴾⁽¹⁾.

ب. وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم -: (إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام)⁽²⁾.

وجه الاستدلال لا يحل أخذ مال مسلم، إلا لا بنص من الله تعالى أو من رسوله - صلى الله عليه وسلم - إلا كان أخذه حراماً ولأن النصوص جاءت من الله ورسوله -عليه السلام واللغة التي خاطبنا بها وهي العربية ، ولأن رسول الله قادراً على إخبارنا بأنه إذا لم نجد أخذنا القيمة ولما لم يخبرنا صار لازماً أن لا نأخذ إلا ما نص عليه الله -عز وجل - ورسوله عليه الصلاة والسلام -، هذا وإن كل مسألة فرعية تحت هذه القاعدة اشتملت على هذين الدليلين أو ما جاء بمعذاهما وسأذكر الأدلة على المسألة سواء النقلية منها أو العقلية.

3.11.3 بعض المسائل الفرعية

1. زكاة الفطر لا يجوز إخراجها إلا بما أ خبر عنه النبي -صلى الله عليه

وسلم - ولا يجوز إخراج شيء غيره.

قال ابن حزم: "زكاة الفطر من رمضان فرض واجب على كل مسلم ... صاع

من تمر أو صاع من شعير وقد قدمنا أن الصاع أربعة أمداد ... ولا يجزئ شيء

(1) سورة البقرة، آية 188.

(2) البخاري، الجامع الصحيح، مرجع سابق، حديث رقم 67، 155، 1652، 1654، 4441،

4444؛ مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، حديث رقم 1218، 1205، 1679.

غير ما ذكرنا، قمح، ولا دقيق قمح أو شعير ، ولا خبز ولا قيمة ولا شيء غير ما ذكرنا⁽¹⁾.

واستدل ابن حزم بما رواه هو بسنده إلى أن قال : عَنْ ابن عمر قال : (فرض رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على كل نفس من المسلمين حراً أو عبداً، رجلاً أو امرأة، صغيراً أو كبيراً صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير)⁽²⁾.

ورد ابن حزم على من أجاز إعطاء القيمة كالحنفية، فقال: "وهذا قول فاحش جداً أول ذلك أنه كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم - مكشوف؛ لأن هذا القائل قوله - عليه السلام - ما لم يقل وهذا عظيم جداً"⁽³⁾.

ويقال له من أين لك أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أراد أن يذكر القمح والزبيب فسكت عنهما وقصد إلى التمر والشعير ؛ لأنهما قوت أهل المدينة . وهذا لا يعلمه إلا من أخبره رسول الله - عليه السلام - بذلك عن نفسه أو من نزل عليه وحى بذلك ولو صح لهم ذلك لكان الفرض في ذلك لا يلزم إلا أهل المدينة فقط⁽⁴⁾.

وفي علم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه سيفتح الله له الشام ومصر واليمن... الخ فكيف لا يذكر لهم ويدلبس عليه دينهم فلا يخبرهم بما وجب عليهم⁽⁵⁾.

2. قال ابن حزم: "ولا يجرى إخراج بعض الصاع شعيراً أو بعضه تمرّاً ولا تجزئ قيمة أصلاً ؛ لأن كل ذلك غير ما فرض رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والقيمة في حقوق الناس لا تجوز إلا بتراض منهم وليس للزكاة مالك بعينه تجوز برضاه أو بدون رضاه"⁽⁶⁾.

(1) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، مجلد4، مسألة 704، ص228.

(2) البخاري، الجامع الصحيح، مرجع سابق، حديث رقم 1432، 1441؛ مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، حديث رقم 984.

(3) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، مجلد4، مسألة 704، ص240..

(4) المرجع السابق.

(5) المرجع السابق.

(6) المرجع السابق، مجلد4، مسألة 708، ص259.

فمذهب ابن حزم في ما سبق:

- أ، عدم جواز إخراج غير الشعير والتمر في زكاة الفطر.
- ب، يرى البحث أن الأخذ بهذا القول دافع إلى الحرج مخرج للفعل عن مقصده الذي شرع من أجله وهو إغناء الفقير يوم العيد.
- ج، عدم إخراج قيمة ملوashi عند زكاتها بل عينها سواء إبل أو بقر أو أغنام.

12.3 القاعدة الثانية عشر "كل ما لا نص في تحريمه فهو مباح"⁽¹⁾

1.12.3 معنى القاعدة

إن التحريم لا يكون إلا بنص من الله - عز وجل - ورسوله - صلى الله عليه وسلم - وهذا يعلل كل شيء مباح للإنسان فعله وأكله وشربه إلا ما جاء النص بمنع ذلك فلا يجوز التحريم بقياس الأشياء على الأشياء ولا التحريم بالعقل والرأي.

2.12.3 أدلة القاعدة

استدل ابن حزم لهذه القاعدة بما يأتي:

أولاً: قوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَضَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ﴾⁽²⁾.

وجه الاستدلال: أن الله تعالى بين الحرام وفصله للعباد فما لم يرد في تحريمه نص من الله تعالى أو رسوله عليه الصلاة والسلام فهو مباح والله لا تخفى عليه خافية ولا ينسى سبحانه وتعالى.

ثانياً: قول رسول الله صلى الله عليه وسلم - "مَنْ أَعْظَمَ النَّاسُ جُرْماً فِي الْإِسْلَامِ مَنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يَحْرَمْ فَحَرَّمَ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ"⁽³⁾.

(1) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، مجلد 1، مسألة 210، ص 318.

(2) سورة الأنعام، آية 119.

(3) البخاري، الجامع الصحيح، مرجع سابق، حديث رقم 2658، 6859، مسلم، صحيح، مرجع سابق، حديث رقم 1831، 2358.

قال ابن حزم^١ "تعالى على أن كل محرم قد فصل لنا باسمه ، فصح أن ما لم يفصل تحريمه فلم يحرم وكذلك بالخبرين المذكورين"⁽²⁾.

قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: (إذا نهيتكم عن شيء فدعوه)⁽⁶⁾.

(6) سبق تخريجه في نفس القاعدة.

قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾⁽¹⁾.

قال ابن حزم فضح أن ما لم يفصل لنا تد ريمه فمباح وما لم ينفه عنه فحلال⁽²⁾.

13.3 القاعدة الثالثة عشر "لا إثم ولا فعل لمن أكره"

1.13.3 معنى القاعدة

قال أهل اللغة : إن الكره بفتح ثم سكون، والكره بضم ثم سكون لغتان، فبأي لغة وقع فجاز، إلا الفراء زعم أن الكره بضم ثم سكون ما أكرهت نفسك عليه، والكره بفتح ثم سكون ما أكرهك غيرك عليه. وأكرهته أي حملته على أمرٍ هو له كاره⁽³⁾.
المكره فاعل للفعل بغير إرادته فهو مضطر للفعل ولأن الأصل في الأفعال أن يكون فعلها بكامل إرادة الشخص فإن الذي يجبر على فعلٍ ما لا يتحمل وزر هذا الفعل ولا يترتب على هذا الفعل حكم، أي أنه في عداد المعدوم كأنه لم يكن أصلاً؛ لأنه خارج عن الإرادة الأصل في الأفعال أن تكون ناتجة عن إرادة تامة من الفاعل.

2.13.3 أدلة القاعدة

أ، قوله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾⁽⁴⁾.

ب. قول رسول الله صلى الله عليه وسلم :- (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه)⁽⁵⁾.

(1) سورة الطلاق، آية 1.

(2) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، مجلد 5، مسألة 828، ص 18.

(3) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، مجلد 13، ص 534، 235.

(4) سورة النحل، آية 106.

(5) لشوكاني، محمد بن علي، نيل الأوطار، ج 2، ص 361، دار الجليل، بيروت، 1973. وقال الذي أخرجه ابن ماجه وابن حبان والدارقطني والطبراني والبيهقي والحاكم بنحو هذا اللفظ.

ج. قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (إن الله تجاوز لي عن أمتي الذنوب والنسيان وما استكرهوا عليه)⁽¹⁾.

وجه الاستدلال من الآية : أن الله تعالى استثنى من الأعمال التي يحاسب عليها الإنسان الأعمال التي يعلمها الإنسان المكلف بالإكراه وخارج إرادته والقلب لا يرضى بهذا العمل؛ أي أن النية لا توافق العمل والأحاديث واضحة الدلالة في رفع الإثم والحكم عن المكره.

3.13.3 بعض المسائل الفرعية

تكاد لا تخلو مسألة من مسائل المحلى إلا و أضيف إليها كلمة عامداً أو بعمد، دليل على أن الإكراه لا يوجب الإثم أو إيقاع الحكم على المكره فنذكر من هذه المسائل ما يلي:

أولاً: جواز السجود للصنم أو الصليب أو الإنسان إذا خشي الإنسان الضرب أو الأذى أو القتل على نفسه أو على مسلم غيره إن لم يفعل.

قال ابن حزم: فليسجد لله تعالى قبالة الصنم أو الصليب أو الإنسان إلى القبلة يسجد أو إلى غيرها⁽²⁾، لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾⁽³⁾.

وقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾⁽⁴⁾.

(1) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد التميمي، صحيح ابن حبان، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ج 16، ص 22، حديث رقم 7219، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1993م؛ الحاكم، المستدرک، مرجع سابق، ج 2، ص 216، حديث رقم 2801، وذكر أنه صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

(2) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، مجلد 3، مسألة 474، ص 81.

(3) سورة البقرة، آية 115.

(4) سورة النحل، آية 106.

والسجود في هذه الحالة لله وليس لما سجد تجاهه صنما كان أو غير ذلك والنية هي التي غيرت الحكم والنية أمرٌ مخفي لا يطلع عليه إلا الله تعالى.

ثانياً: من قتل صيداً وهو محرم مكرهاً على قتله فلا شيء عليه⁽¹⁾.

ثالثاً: من جامع زوجته مكرهًا فلا شيء عليه ولا على الزوجية المكره وحجها تام وإحرامهما تام⁽²⁾ مع العلم أنه لا يمكن أن يكره الرجل على الجماع لما يحتاجه الجماع من راحة نفسية من أجل الانتصاب وهذا محض افتراض لا أكثر.

قال ابن حزم: "يبطل الحج تعمدًا للطء في الحلال من الزوجة والامة ... وأما الناسي والمكره فلا شيء عليه لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم -: "رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه"⁽³⁾.

ولقد اختلف في تكليف من أكره على قولين : الأول: إذا كان الإكراه إلى حد الإلجاء، لم يتعلق به حكم، والثاني : إن لم يصل حد الإلجاء، فهو مختار وتكليفه جائز شرعاً⁽⁴⁾.

14.3 القاعدة الرابعة عشر "لا شيء على الناسي والمخطئ"⁽⁵⁾

هذا نص الإمام ويمكننا صياغتها (لا إثم ولا حكم على من نسي أو أخطأ).

قال ابن نجيم: "واتفق العلماء على أنه -أي النسيان - مسقط للإثم مطلقاً وأما الحكم الدنيوي فإن وقع في ترك مأمور به لم يسقط بل يجب تداركه"⁽⁶⁾.

1.14.3 معنى القاعدة

يرفع الإثم والحكم عن الذي فعل أ لفعل ناسياً أو مخطئاً فلا يعاقب عليه عند الله تبارك وتعالى ولا يقع حكمه في الدنيا إذا ثبت أنه ناسٍ أو مخطئ.

(1) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، مجلد5، مسألة895، ص291.

(2) المرجع السابق، مجلد5، مسألة855، ص200.

(3) سبق تخريجه في نفس القاعدة، صفحة55.

(4) السيوطي، الأشباه والنظائر، مرجع سابق، ج1، ص203.

(5) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، المجلد5، المسألة876، ص237.

(6) ابن نجيم، الأشباه والنظائر، مرجع سابق، ص36.

على انه مآخذ به كالقتل الخطأ مثلاً فعليه الكفارة من حيث الحكم أما الإثم فلا شيء عليه. وكذلك تعويض المتلفات والأضرار.

2.14.3 أدلة القاعدة

قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾⁽¹⁾.

قول النبي صلى الله عليه وسلم -:(رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي إِثْمُ الْخَطَا والنسيان وما أكره عليه)⁽²⁾.

نفى الله تبارك وتعالى الجناح وهو الإثم عن الذي أخطأ وأضافه إلى المتعمد للفعل ذاكراً له عالماً بحرمة.

ورسول الله صلى الله عليه وسلم رفع إثم الخطأ والنسيان والإكراه عن الأمة وهذه الألفاظ عامة في كل فعل.

3.14.3 بعض المسائل الفرعية للقاعدة

أ، عدم الوضوء من مس الذكر ناسياً أو مخطئاً

قال ابن حزم: "وهو يقول بنقض الوضوء: من مس الذكر بأي شكل بلا حائل بشهوة أو بغير شهوة ولا ينقض الوضوء شيء من ذلك بالنسيان"⁽³⁾.

ب، عدم إفطار من أكل أو شرب أو اقترب أي مفطر في نهار رمضان ناسياً أو مخطئاً.

قال ابن حزم: "من نسي أنه صائم في رمضان أو في صوم فرض أو تطوع فأكل أو شرب أو وطئ وعصى ... فإن صوم كل من ذكرنا تام"⁽⁴⁾.

واستدل بالأدلة التي ساقها الباحث استدلالاً للقاعدة:

(1) سورة الأحزاب، آية 5.

(2) سبق تخريجه في القاعدة السابقة.

(3) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، المجلد 1، المسألة 163، ص 220-221.

(4) المرجع السابق المجلد 4، المسألة 753، ص 356.

قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ﴾⁽¹⁾.

قول رسول الله صلى الله عليه وسلم -: (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان)⁽²⁾.
وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم -: "إذا نسي أحدكم فأكل أو شرب فليتم صيامه فإنما أطعمه الله وسقاه"⁽³⁾.

ج. عدم إبطال الحج لمن جامع ناسياً.
قال ابن حزم يَبْطُلُ الحج تعمد الوطء في الحلال من الزوجة والآمة ذاكراً
الحج أو عرفة ... وأما الناسي والمكره فلا شيء عليه"⁽⁴⁾.

15.3 القاعدة الخامسة عشر "كل ما أبطل الأجر أبطل العمل"⁽⁵⁾

1.15.3 معنى القاعدة

إذا كان أجر العمل قد سقط وبطل فالأصل أن العمل كله صار باطلاً ولا يمكن أن يكون هناك عمل صحيح بلا أجر وبالتالي كل شيء أبطل أجر العمل فإنه يبطل العمل فالإنسان يؤجر على عمله الذي يؤديه طاعة لله تعالى والله لا يعطي الأجر لعمل إلا إذا كان هذا العمل صحيحاً فإن لم يكن لهذا العمل أجر فهو باطل عند الله عز وجل. هذا هو قول ابن حزم والباحث لا يتفق معه في ذلك، إذ يرى الباحث أن الفعل قد تم وإن ما خالطه من معصية سيحاسبه الله عليه بقدرها ولا تؤثر في إبطال العبادة.

2.15.3 أدلة القاعدة

لم في المحلى أي دليل على هذه القاعدة مستقلاً، ولكن في المسائل الفرعية التي ذكرت فيها هذه القاعدة استدلالاً عليها.

(1) سورة الأحزاب، آية 5.

(2) سبق تخريجه في القاعدة السابقة.

(3) البخاري، الجامع الصحيح، مرجع سابق، حديث رقم 1831,6292؛ مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، حديث رقم 1155.

(4) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، المجلد 5، المسألة 855، ص 200.

(5) المرجع السابق، المجلد 3، المسألة 529، ص 270.

3.15.3 بعض المسائل الفرعية

أ. بطلان الجمعة لمن تكلم عامداً فيها.

برهان ذلك: قول رسول الله صلى الله عليه وسلم - : (إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة أنصت والإمام يخطب فقد لغوت)⁽¹⁾.

وجه الاستدلال: إن مجرد قول أنصت كان لغو مع أنه أمر بمعروف ونهي عن منكر. والله تعالى يقول: ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا﴾⁽²⁾.

ويروي ابن حزم آثار عن صحابة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن أبي ذر مع أبي بن كعب وابن عمر وعن عبد الله بن مسعود ، أما الأول فسؤال أبي ذر عن سورة قرأها النبي صلى الله عليه وسلم - على المنبر فأعرض عنه أبي ثم لما نقضت الصلاة قال أبيّ: "مالك من صلاتك إلا ما لغوت فدخل أبو ذر على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأخبره بذلك فقال: صدق أبي بن كعب"⁽³⁾.
والثاني: أن ابن عمر قال لرجل تكلم أثناء الخطبة أما صاحبك فد - مار وأما أنت فلا جمعة لك⁽⁴⁾.

قال ابن حزم "فهؤلاء ثلاثة من الصحابة لا يعرف لهم من الصحابة - رضي الله عنهم - مخالف كلهم يبطل صلاة من تكلم عامداً في الخطبة وبه نقول ... والعجب ممن قال: معنى هذا أنه أبطل أجره.

قال أبو محمد: وإذا أبطل أجره فقد بطل عمله بلا شك"⁽⁵⁾.

ب. بطلان صوم من فعل معصية في نهار رمضان:

قال ابن حزم: "ويبطل الصوم أيضاً بعمل كل معصية أي معصية كانت إذا فعلها عامداً ذاكراً لصومه"⁽⁶⁾.

(1) البخاري، الجامع الصحيح، مرجع سابق، حديث رقم 892؛ مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، حديث رقم 851.

(2) سورة الفرقان، آية 72.

(3) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، المجلد 3، مسألة 529، ص 219.

(4) المرجع السابق.

(5) المرجع السابق.

(6) المرجع السابق، المجلد 4، مسألة 734، ص 304.

برهان ذلك: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم -: (الصيام جنة فإذا كان أحدكم صائماً فلا يرفث ولا يجهل فإن امرؤ قاتله أو شاتمه فليقل إنني صائم)⁽¹⁾.
قال ابن حزم: "فنهى عليه السلام عن الرفث والجهل في الصوم فكان من فعل شيئاً من ذلك عامداً ذاكراً لصومه ... فلم يصح"⁽²⁾ والباحث لا يقول بـ قول الإمام لبن حزم في هذه المسألة لأن الصيام امتناع عن الطعام والجماع فمن امتنع عن ذلك كان صائماً أما المعاصي فحسابها على الله تعالى مع كون العاصي صائماً.

16.3 القاعدة السادسة عشر "لا يجمع مال إنسان مع مال آخر ليزكى"⁽³⁾

1.16.3 معنى القاعدة

إذا كان إنسان وعنده مبلغ لم يبلغ نصاباً فإنه لا يـ ضم إلى آخر حتى يزكى ولو كان الاثنان خلطاً، أنه يعرف مال كل واحد منهما مقداراً وفي الحيوانات عدا فلا اعتبار في الخلطة إذا أمكن التفريق بين المالين وإن اشتركا في المرعى والعلف...

2.16.3 أدلة القاعدة

أ، قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾⁽⁴⁾.
وجه الاستدلال: أنه لا أحد يتحمل خطأ غيره ولا أحد يتحمل ما لحق بالآخر من الغرم إلا بنص فما الداعي لأن يزكى مال زيد بحكم مال عمر مثلاً⁽⁵⁾.
و ثقل الاستدلال بها ابن حزم على المسائل التي تقع تحت هذه القاعدة سنذكر منها ما شاء الله تعالى عند الحديث عن المسائل الفرعية.

(1) البخاري، الجامع الصحيح، مرجع سابق، حديث رقم 1795؛ مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، ج2، ص806.

(2) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، المجلد4، مسألة734، ص304-305.

(3) المرجع السابق، المجلد4، مسألة681، ص162.

(4) سورة الأنعام، آية164.

(5) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، المجلد4، مسألة681، ص162.

3.16.3 بعض المسائل الفرعية للقاعدة

عدم اعتبار الخلطة بين الأشخاص في الزكاة سواء كانت نقداً أم ماثية.
برهان ذلك: فكر ابن حزم بسنده إلى أنس بن مالك أن أبا بكر الـ صديق كتب له: "إن هذه فرائض الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم - على المسلمين والتي أمر الله بها رسول الله صلى الله عليه وسلم - فذكر الحديث وفي آخره. ولا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية"⁽¹⁾.

17.3 القاعدة السابعة عشر "بعض الشيء يأخذ حكم الكل"

فقد ذكر الإمام ابن حزم في مواضع مختلف من المحلى أن بعض الطاهر طاهر⁽²⁾. وأن بعض النجس نجس⁽³⁾ وبعض الحدث حدث⁽⁴⁾ وبعض الصلاة صلاة⁽⁵⁾ وبعض الحرام حرام⁽⁶⁾ وبعض الميتة ميتة⁽⁷⁾.

1.17.3 معنى القاعدة

لهذه القاعدة لا يفرق بين الأصل والفروع المجتزأة منه فإن الشيء تابع لأصله الذي هو منه فما كان في الأصل طاهر فبعضه طاهر أكثر أو قل وكذلك النجس وغيره من الأشياء فحكم الكل ينساق إلى الأبعاض المتبعضة منه.

(1) الزيلعي عبدالله بن يوسف أبو محمد ، نصب الراية، تحقيق محمد النوري ، باب صدقة السوائم، ج2، ص336، 338، دار الحديث، مصر؛ الأندلسي عمر بن علي بن أحمد ، تحفة المحتاج تحقيق عبدالله يوسف اللحياني ، ج2، ص41، حديث رقم 901، ص451، حديث رقم 1553، دار حراء، مكة المكرمة، ط1، 1406هـ.

(2) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، المجلد1، مسألة136، ص142.

(3) المرجع السابق.

(4) المرجع السابق، المجلد1، مسألة169، ص244.

(5) المرجع السابق المجلد2، مسألة349، ص252.

(6) المرجع السابق، المجلد1، مسألة132، ص138.

(7) المرجع السابق، المجلد1، مسألة129، ص132.

2.17.3 أدلة القاعدة

لم ينص ابن حزم على هذه القاعدة صراحة وإنما استخلصت من سياق كلامه في بعض المسائل الفرعية عنده فكانت أدلة هذه القاعدة منبثقة من تلك المسائل التي عالجها أو اندرجت تحتها وشدكر بعض هذه المسائل مع أدلتها إن شاء الله تعالى في المطلب الثاني.

3.17.3 بعض المسائل الفرعية للقاعدة

أ. طهورية لعاب الإنسان وكل ما يؤكل لحمه وعرقه كذلك لأنه بعض الطاهر ومباح الصلاة به.

برهان ذلك قوله تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾⁽¹⁾.

وجه الاستدلال: حلال هو طيب والطيب لا يكون نجساً بل هو طاهر وبعض الطاهر طاهر بلا شك لأن الكل ليس هو شيئاً غير أبعاضه⁽²⁾.

وقول رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لأبي هريرة: (... سبحان الله إن المؤمن لا ينجس)⁽³⁾ و بناء على ذلك الحكم يحكم بنجاسة لعاب الكفار وما لا يؤكل لحمه من طائر أو غيره.

برهان ذلك: لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾⁽⁴⁾. وبعض النجس نجس⁽⁵⁾.

قال ابن حزم: "ولعاب المؤمن من الرجال والنساء الجنب منهم والحائض وغيرهما ولعاب الخيل وكل ما يؤكل لحمه وعرق كل ذلك ودمعة وكل ما يؤكل لحمه طاهر مباح الصلاة به"⁽⁶⁾.

(1) سورة الأعراف، آية 157.

(2) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، المجلد 1، مسألة 133، ص 136.

(3) البخاري، الجامع الصحيح، مرجع سابق، حديث رقم 281؛ مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، حديث رقم 371.

(4) سورة التوبة، آية 157.

(5) ابن حزم، المحلى، مرجع السابق، المجلد 1، مسألة 133، ص 137.

(6) المرجع السابق، ص 136.

وقال: "ولعاب الكفار من الرجال والنساء والكتابين وغيرهم نجس كله وكذلك العرق منهم والدمع وكل ما كان منهم ولعاب كل ما لا يحل أكل لحمه من طائر أو غيوم خنزير أو كلب أو هر أو فأر حاشا الضبع فقط وعرق كل ما ذكرنا ودمعه حرام واجب اجتنابه"⁽¹⁾.

جلد الميتة أي ميتة حرام بيعه أو أكله فهو بعض الميتة المحرم أكلها وبيعها إلا إذا دبغ الجلد فقط وإلا قبل الدبغ فلا⁽²⁾.

18.3 القاعدة الثامنة عشر لا يجوز أن يعفى عن قليل ما حرم كثيره إلا بنص وارد⁽³⁾.

(لا قدر لما يبطل العمل فقليله وكثيره سواء إذا كان عمداً).

1.18.3 معنى القاعدة

لم يفرق ابن حزم بين القليل والكثير من العمل الخارج عن ماهية العبادة سواء الصلوة أو الحج أو الصيام فكله سواء إذا كان التصرف به والقيام به عمداً فالحركة في الصلاة تبطلها إذا كانت عمداً وبغير عذر، والأكل والشراب أثناء الصيام يبطله ولا كان قليل جداً بقدر الحمصة، أو أقل، إذا كان عمداً ولا حرج في دفعه.

2.18.3 أدلة القاعدة

لم أجد دليلاً من القرآن أو السنة لهذه القاعدة عند ابن حزم غير أنه ذكر رحمه الله - وأما من فرق بين قليل العمل وكثيره فأبطل الصلاة بكثيره ولم يبطلها بقليله، أو رأى سجود السهو في كثيره ولم يره في قليله أو حد أكثر بالخروج عن المسجد والقليل بأن لا يخرج فكلام في غاية الفساد⁽⁴⁾.

(1) ابن حزم، المحلى، مسألة 134، ص 137.

(2) المرجع السابق، مسألة 129، ص 128-132.

(3) المرجع السابق، المجلد 3، مسألة 446، ص 27.

(4) المرجع السابق، المجلد 3، مسألة 468، ص 79.

ثم يكمل في نفس المسألة فيقول: "...ثم هاتوا نصاً أو إجماعاً متيقناً غير مدع بالكذب على تحديد القليل من الكثير ولا سبيل إلى ذلك أبداً"⁽¹⁾.
ويقول: "فصح ما قلناه: من أن كل عمل أبيح في الصلاة بالنص فقليله وكثيره مباحٌ وكل عمل لم يبيح به النص في الصلاة فقليله وكثيره يبطل الصلاة تعمد ويوجب سجود السهو إذا كان سهواً"⁽²⁾ وأضاف الباحث قول رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: (ماسأكر كثيره فقليله حرام)⁽³⁾ وهذا خصوص في الشراب عموم في لفظه.

3.18.3 بعض المسائل الفرعية

ذكرنا في المطلب السابق أن الصلاة قليل الفعل فيها وكثيره إذا كان عمداً فإنه يبطل الصلاة إذا لم يأت به نص. وينطبق على ذلك الأكل والشراب في الصيام إذا كان العمل عمداً (الأكل والشرب) وإن كان قليلاً. والجهر في الصلاة السرية والإسرار في الجهرية لا فرق كثيراً كان أو قليلاً فهو يوجب السهو إذا كان سهواً. قال ابن حزم عن هذا (العمل): "وهذا خطأ⁽⁴⁾ لأنه لا يخلو أن يكون مباحاً فالكثير منه والقليل سواء أو يكون محضوراً فالقليل منه والكثير سواء ولا يجوز أن يحل قليل ما حرم كثيره إلا بنص وارد في ذلك"⁽⁵⁾.

(1) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، المجلد 3، مسألة 468، ص 79.

(2) المرجع السابق.

(3) الحاكم، المستدرک على الصحيحين، مرجع سابق، ج 3، ص 466، حديث رقم 5748، على شرط الشيخين.

(4) المقصود قول الإمام مالك "إن جهر فيما يسر فيه أو أسر فيما يجهر فيه فإن كان ذلك كثيراً سجد للسهو وإن كان قليلاً فلا شيء فيه".

(5) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، المجلد 1، مسألة 274، ص 428.

19.3 القاعدة التاسعة عشر "اليقين لا يسقط بالظن"⁽¹⁾

ذكرها الإمام ابن حزم بصيغ أخرى منها : اليقين لا يزول بالشك ⁽²⁾ وليس للشك حكم ⁽³⁾ والحقائق لا تزول بالظنون ⁽⁴⁾. و قد ذكرها عدد من العلماء غير ابن حزم ⁽⁵⁾.

1.19.3 معنى القاعدة

اليقين لغة من يقن. واليقين العلم وإزاحة الشك وتحقيق الأمر وهو نقيض الشك. الظن من ظَنَّ: المحكم . والظن شك ويقين إلا انه ليس بيقين عيان ⁽⁶⁾. وهذه القاعدة من الأصول الشرعية وعليةا مدار كثير من الأحكام الفقهية تهوف هذه القاعدة إلى رفع الحرج والمشقة وخصوصاً عن أصحاب الوسوس ولا سيما في باب الطهارة والصلاة، ومعنى هذه القاعدة واضح وتوضيح الواضح إشكال إذا تعني أن الشخص إذا تيقن (غلبة الظن عنده) من الفعل ثم شك في إبطاله فلا يلزم ذلك إبطال العمل مثلاً لو شك في طهارته وهو متيقن أنه كان قد تطهر فإنه على طهارته.

2.19.3 أدلة القاعدة

استدل الإمام ابن حزم لهذه القاعدة من القرآن والسنة:
أولاً: قال تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ الظَّنُّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً﴾ ⁽⁷⁾.

-
- (1) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، المجلد 2، مسألة 401، ص 387.
 - (2) المرجع السابق، المجلد 1، مسألة 211، ص 27.
 - (3) المرجع السابق، المجلد 3، مسألة 446، ص 320.
 - (4) المرجع السابق، المجلد 1، مسألة 274، ص 427.
 - (5) ابن نجيم، مرجع سابق، الأشباه والنظائر، ص 160؛ الشريبي، مغني المحتاج، مرجع سابق، ج 1، ص 39؛ ابن قدامة، عبد الله بن أحمد المقدسي، المغني، ج 1، ص 71، دار الفكر، بيروت، ط 1، 1405 هـ.
 - (6) ابن منظور، لسان العرب، مجلد 13، ص 456-457.
 - (7) سورة النجم، آية 28.

وجه الاستدلال: عاب الله تعالى على من يتبعون الظن وبين سبحانه أن الظن لا حكم له وأن الحق (اليقين) هو الأساسان الظن باطل ولا يؤثر على الحق الذي هو اليقين.

ثانياً: قول رسول الله: "إياكم والظن، إن الظن أكذب الحديث"⁽¹⁾.

وجه الاستدلال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن إتباع الظن وعدّه من الكذب فلا يبنى عليه حكم.

ثالثاً: قول رسول الله صلى الله عليه وسلم :- (إذا كان أحدكم في الصلاة فوجد حركته أحدث أو لم يحدث فأشكّل عليه فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً)⁽²⁾.

وجه الاستدلال: أنه -عليه السلام- لم يجعل للشك حكماً وأبقى الشاك على اليقين الذي عنده بلا شك.

3.19.3 بعض المسائل الفرعية

3 قال ابن حزم من "أيقن بالوضوء والغسل ثم شك هل أحدث أو كان منه ما يوجب الغسل أم لا فهو على طهارته ... ومن أيقن بالحدث وشك في الوضوء أو الغسل فعليه أن يأتي بما شك فيه من ذلك فإن لم يفعل وصلى بشكه ثم أيقن أنه لم يكن حدثاً ولا كان عليه غسل لم يجزه صلاته تلك أصلاً"⁽³⁾.

4، وقال: "من شك أطلق أو لم يطلق وأيقن بصحة النكاح فلا يلزمه طلاق ومن أيقن بصحة الملك فشك أنه أعتق أم لم يعتق فلا يلزمه عتق ومن تيقنت حياته وشك في موته فهو على الحياة وهكذا في كل شيء"⁽⁴⁾.

(1) البخاري، الجامع الصحيح، مرجع سابق، حديث رقم 4849، 5717، 6345؛ مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، 2563.

(2) مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، حديث رقم 362، بلفظ آخر.

(3) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، المجلد 1، مسألة 211، ص 319-320.

(4) المرجع السابق.

5 وقال ابن حزم: "مَنْ كَانَ بِحَضْرَمَاءَ وَشَكَ أَوْلَعَ فِيهِ الْكَلْبُ أَمْ لَا ؟ أَمْ هُوَ وَ فَضْلُ امْرَأَةٍ أَمْ لَا فَلَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ بِهِ لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ وَأَنْ يَغْتَسِلَ بِهِ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ عَلَى يَقِينٍ مِنْ طَهَارَتِهِ فِي أَصْلِهِ"⁽¹⁾.

20.3 القاعدة العشرون: "الماء طاهر لا ينجس"⁽²⁾

1.20.3 معنى القاعدة

إن الماء ما دام يطلق عليه اسم ماء فهو طاهر أي ما لم يتغير اسمه إلى اسم آخر وإن خالطه ما خالطه بشرط أن يكون المخالط له طاهر سواء عرق مسلم أو غير ذلك.

وابن حزم يجيز بذلك استعمال كل ماء موجود ولا يصر إلى التيمم بوجود ماء مستعمل، سواء لغسل من جنابة أو تبرد أو غير ذلك ما دام يطلق عليه اسم ماء. قال ابن حزم: "ومتى حرم الوضوء والغسل بماء فيه شيء طاهر لا يظهر له في الماء رسم"⁽³⁾.

2.20.3 أدلة القاعدة

استدل ابن حزم لهذه القاعدة من القرآن والسنة
فمن القرآن قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾⁽⁴⁾.

وجه الاستدلال: إن الله تعالى عمم لفظ الماء ولم يخصصه فلا يحل لأحد أن يترك الماء في وضوئه وغسله الواجب، وهو يجده إلا ما منعه منه نص ثابت أو إجماع متيقن مقطوع بصحته.

(1) ابن حزم، المحلى،، مسألة 274، ص 428.

(2) المرجع السابق، مسألة 137، 151، 672.

(3) المرجع السابق، المجلد 1، مسألة 141، ص 186.

(4) سورة النساء، آية 43.

من السنة قوله صلى الله عليه وسلم :- (وجعلت لي الأرض كلها سجداً وجعلت تربتها لنا طهور إذا لم نجد الماء)⁽¹⁾.

وجه الاستدلال : أيضاً هو عموم لفظ الماء ولا يجوز تخصيص ماء بالمنع ما لم يخصه نص آخر أو إجماع متيقن.

قوله -عليه السلام :- (إن الماء لا ينجسه شيء)⁽²⁾.

وبالتالي فإن كل ماء ما دام لم يتغير اسمه إلى اسم آخر ووصفه إلى وصف آخر فهو ماء طاهر وأما منع بعض النصوص من الوضوء في أصناف من الماء لا يعني نجاسة الماء وإنما النص أمر بذلك والله أعلم.

3.20.3 بعض المسائل الفرعية

1 الوضوء والغسل بماء استخدم سابقاً سواء لغسل جنابة أو لوضوء أو غير ذلك قال ابن حزم : "والوضوء بالماء المستعمل جائز وكذلك الغسل به للجنابة وسواء وجد آخر غير هـ أو لم يوجد وهو الماء الذي توضع به بعينه لفريضة أو نافلة أو اغتسل به بعينه لجنابة أو غيرها سواء كان المتوضيء به رجل أو امرأة"⁽³⁾.

2، جواز الوضوء والغسل من فضل وضوء أو غسل الرجال وعدم جوازه في وضوء المرأة والمرأة للنص لا للنجاسة. لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم :- (أنه نهى عن يغتسل الرجل بفضل طهور المرأة)⁽⁴⁾، ولم يخبر - عليه السلام - بنجاسة الماء⁽⁵⁾.

(1) البخاري، الجامع الصحيح، مرجع سابق، حديث رقم 328، 427.

(2) الحاكم، المستدرک على الصحيحين، مرجع سابق، ج 1، ص 262، حديث رقم 565، على شرط الشيخين.

(3) ابن حزم، المحلى، المجلد 1، مسألة 141، ص 182.

(4) الترمذي، سنن الترمذي، مرجع سابق، رقم 63، وحسنه.

(5) ابن حزم، المحلى، المجلد 1، مسألة 151، ص 204.

21.3 القاعدة الحادية والعشرون " كل معصية أثناء أداء العبادة تبطلها "

1.21.3 معنى القاعدة

المعصية كل ما فيه مخالف لأمر الله سبحانه وتعالى أو رسول الله -عليه السلام وفعل هذه المعصية مع القيام بالطاعة لا يجتمعان وبالتالي فإن الطاعة تبطل بفعل هذه المعصية سواء كانت صغيرة أم كبيرة ولا يعفى عنها.

2.21.3 أدلة القاعدة

لم أقف على دليل خاص لهذه القاعدة ولكن من خلال أدلة المسائل التي تنطبق عليها هذه القاعدة في الصلاة والصيام والحج... الخ، ندلل على هذه القاعدة.

3.21.3 بعض المسائل الفرعية لهذه القاعدة

- أ. إبطال الصيام بالمعصية سواء كان فرضاً أو تطوع.
- قال ابن حزم: "ويبطل الصوم أيضاً تعدد كل معصية أي معصية كانت لا تحاش شيء إذا فعلها عامة ذكراً لصومه..."⁽¹⁾.
- ودليل ذلك: ما رواه ابن حزم بسنده إلى أبي هريرة يقول: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: (والصيام عنه فإذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث يومئذ ولا يسب، فإن سابه أحد أو قاتله فليقل: إني صائم)⁽²⁾.
- وعن أبي هريرة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: (الصيام عنه فإذا كان أحدكم صائغلاً يرفث ولا يجهل فإن أهرقائه أو شاتمته فليقل: إني صائم)⁽³⁾.
- وجه الاستدلال: نهيه -عليه السلام عن الرفث والجهل في الصوم فكان من فعل شيئاً من ذلك -عامداً ذكراً لصومه - لم يصم كما أمر ومن لم يصم كما أمر فلم يصم الرفث والجاهل اسمان يعمّان كل معصية كما وقد أخبر رسول الله أن

(1) ابن حزم، المحلى، المجلد 4، مسألة 734، ص 304.

(2) سبق تخريجه في القاعدة الخامسة عشر.

(3) سبق تخريجه في القاعدة الخامسة عشر.

من لم يدع القول بالباطل - وهو الزور - ولم يدع العمل به فلا حاجة لله تعالى في ترك طعامه وشرابه⁽¹⁾.

ب. قال ابن حزم: "وكل فسق تعمده المحرم ذاكراً لإحرامه فقد بطل إحرامه لقوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾"⁽²⁾.
وجه الاستدلال: "أن من تعمده الفسوق ذاكراً لحجه أو عمرته فلم يحج كما أمر والآية وردت بإبطال الحج بالرفث"⁽³⁾.

22.3 الكفّارات مقدرات لا تؤخذ بالقياس لا توجب كفارة إلا بنص⁽⁴⁾.

1.22.3 معنى القاعدة

الكفارة ما يدفعه أو يفعله الشخص عوضاً عن تقصير أو تفريطه في عمل كُلف به والله سبحانه هو وحده من يقدر هذه الكفارة ورسوله الموحى إليه منه سبحانه وتعالى ولا تقدر كفارة جديدة قياساً على كفارة أخرى فالقياس ممنوع بالكفارات.

2.22.3 أدلة القاعدة

استدل ابن حزم لهذه القاعدة بما يلي:

1. قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾⁽⁵⁾.
2. قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾⁽⁶⁾.

(1) البخاري، الجامع الصحيح، مرجع سابق، حديث رقم 1804.

(2) سورة البقرة، آية 197.

(3) ابن حزم، المحلى، المجلد 5، مسألة 864، ص 208.

(4) المرجع السابق، مجلد 5، مسألة 823، ص 67.

(5) سورة البقرة، آية 188.

(6) سورة النساء، آية 29.

3. قول رسول الله -عليه السلام: "إن دمائكم وأموالكم عليكم حرام"⁽¹⁾.

قال ابن حزم في استدلاله : **قُلَّا** يحل مال أحد بغير نص أو إجماع متيقن ولا يحل لأحد إيجاب غرامة لم يوجبها القرآن ولا رسول الله -عليه السلام - فيتعد بذلك حدود الله ويبيح المال المحرم ويشرع ما لم يأذن به الله تعالى"⁽²⁾.

3.22.3 بعض المسائل الفرعية لهذه القاعدة

1 ، لا يقاس بكفارة من وطء في رمضان كل من أفطر متعمداً لفطره بهذه الكفارة.
قال ابن حزم : **"فَقِيلَ** نقيس كل مفطر على المفطر بالوطء ، لأنه كله فطر محرم قلنا: القياس كله باطل، ثم لو كان حقاً لكان هذا القياس باطلاً، لأنه قد جاء خبر المتقيء عمداً بالقضاء ولم يذكر الكفارة فما الذي جعل قياس سائر المفطرين على حكم الواطئ أولى من قياسهم على التعمد للقيء؟"⁽³⁾.
وفي باب الصيام أمثلة مثل ذلك كثيرة.

2. عدم جواز فرض غرامة (كفارة) على من لم يجد ثياباً يحرم بها فليس المخيط أو النعل قياساً على كفارة الأذى التي فرضها الله تعالى.
قال ابن حزم : **"... قلنا** القياس كله باطل ثم لو كان القياس حقاً لكان هذا منه عين الباطل؛ لأن فدية الأذى جاءت بتخير بين صيام أو صدقة أو نسك وأنتم تجعلونها هنا الدم ولا بد أو صدقة غير محدودة لا بد ولا سيما وأنتم تقولون : إن الكفارات لا يجوز أخذها بالقياس، فكم هذا التلاعب بالدين"⁽⁴⁾.

23.3 العبد مثل الحر في الفرائض (التكاليف)

وبالطبع فإن العبد يشمل معه الأمة فلا فرق بين الأمة والحر.

(1) سبق تخريجه في القاعدة الحادية عشر.

(2) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، المجلد 4، مسألة 737، ص 314.

(3) المرجع السابق، المجلد 4، مسألة 737، ص 315-317.

(4) المرجع السابق، المجلد 5، مسألة 823، ص 67.

1.23.3 معنى القاعدة

الله تعالى عندما خلق الإنسان وكلفه بالأحكام الشرعية لم يميز بين كون هذا الإنسان عبد أو حر فهما يقيعان على كل واحد منهما أمر الله تعالى وأمر رسوله صلا الله عليه وسلم وحكمهما إلا ما جاء بنص يخص احدهما عن الآخر.

2.23.3 أدلة القاعدة

عموم الأمر من الله تعالى ومن رسوله صلى الله عليه السلام - إذا لم يفرقا بين العبد والحر في الأمر فكلاهما مخاطب بهذا الأمر الحج، الصلاة، الزكاة،.... كقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾⁽¹⁾.

وقوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾⁽²⁾.

وقول رسول الله -عليه السلام-: "بني الإسلام على خمس ... الحديث"⁽³⁾. ولقد رد ابن حزم على بعض من قال إن العبد ليس مكلف بالحج والعمرة ولا بالجمعة، وأنه يختلف عن الحر في هذه الأعمال وغيرها بتضعيف النصوص الواردة في ذلك.

3.23.3 بعض المسائل الفرعية

1. العبد واجب عليه الحج كما هو على الحر سواء اعتق أم لم يعتق⁽⁴⁾.
2. العبد تجب عليه جمعة كما يجب يوم الجمعة على الحر⁽⁵⁾.
3. العبد تجب الزكاة في ماله كما تجب على الحر⁽⁶⁾.

(1) سورة البقرة، آية 43.

(2) سورة البقرة، آية 196.

(3) البخاري، الجامع الصحيح، مرجع سابق، حديث رقم 8؛ مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، حديث رقم 16.

(4) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، المجلد 5، مسألة 819، ص 14.

(5) المرجع السابق، المجلد 3، مسألة 523، ص 255.

(6) المرجع السابق، المجلد 4، مسألة 638، ص 2.

4. العبد تجب عليه زكاة الفطر كما تجب على الحر⁽¹⁾.

24.3 "دين الله أحق أن يقضى كما هو مقدم على كل دين"

1.24.3 معنى القاعدة

دين الله ليس كدين البشر مادي وإنما هو عبادات يقصر فيها الإنسان بعذر وهذا الدين يؤدي من الإنسان حال حياته بالقضاء مثل الصيام أو الأداء كاللحج والزكاة والنذر والكفارات، أما بعد الموت فإنه يؤدي من الأقارب عن المتوفى سواء وصى بذلك أم لم يوصي، إذا علم.

أما القول كما هو احترازاً فلا يجتوز نوع الدين إلى أي شيء آخر كأن يكون نذر صيام أوجب فيدفع عنه مال أو أن يكن مال فيصام عنه وهكذا كما هو صوم بصوم أو حج بحج... الخ.

2.24.3 أدلة هذه القاعدة

1. روى ابن حزم بسنده عن ابن عباس : أن سائلاً سأل رسول الله -صلى الله عليه وسلم - فقال: إن أمتي اتقت وعليها صوم شهر أفأقضيه عنها ؟ فقال رسول الله -عليه السلام -: لا، قلن على أمك دين أكنت قاضيه عنها؟ قال : نعم، قال: فدين الله أحق أن يقضى⁽²⁾.

2. وبسنده عن عبد الله بن برده عن أبيه قال : بينما أنا جالس عند رسول الله -عليه السلام - إذ أتته امرأة فقالت إنني صدقت على أمتي بجارية وإنها ماتت ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :- (وجب أجرك وردها عليك الميراث ، قالت

(1) ابن حزم، المحلى، المجلد 4، مسألة 704، ص 238.

(2) البخاري، الجامع الصحيح، مرجع سابق، حديث رقم 1754، 6885؛ مسلم، صحيح مسلم ، مرجع سابق، حديث رقم 1148.

يا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إكان عليها صوم شهر أفأصوم عنها ؟
قال: صومي قالت: إنها لم تحج قط أفأحج عنها؟ قال: حجي عنها⁽¹⁾.
وجه الاستدلال: أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أمر المرأة أن تصوم عن
أمها وتحج أداءً لدين الله عز وجل.

3.24.3 بعض المسائل الفرعية

- 1، جوز الصوم عن الميت الذي مات وعليه صيام⁽²⁾.
 - 2، جوز الحج عن الميت الذي مات وعليه حج⁽³⁾.
 - 3، جوز أداء النذر عن الميت الذي مات وعليه نذر.
 - 4، جوز أداء الزكاة عن الميت الذي مات ولم يؤد زكاة ماله.
- وكل هذه الديون تؤدي من تركه الميت قبل ديون الناس وقبل إنفاذ الوصية.

25.3 لا يقضى فرض تعدد تركه بغير عذر

"لا يمكن للمكلف الذي ترك الفرض عمداً إعادته بعد وقته".

1.25.3 معنى القاعدة

الفرائض كلها محددة بوقت وهذا الفرض إذا حان وقته وجب وإذا تعدى الوقت
ولم يؤدي الفعل بغير عذر يأنم الإنسان ويلزمه التوبة والندم إذ لا يمكنه أن يؤدي أو
أن يقضي هذا العمل، والمسلم لا يجوز له أن يترك الفرائض بعد وجوبها بغير
عذر.

(1) البخاري، الجامع الصحيح، مرجع سابق، حديث رقم 1154، 2668، 6885؛ مسلم، صحيح
مسلم، مرجع سابق، حديث رقم 1149.

(2) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، المجلد 4، مسألة 775، ص 422.

(3) المرجع السابق، المجلد 5، مسألة 818، ص 42.

أما إذا كان هناك عذرٌ مسوغ شرعاً فإنه قضاء هذا الوجب الذي تركه كمن نام عن صلاة فليؤديها متى استيقظ أو ذكر ولو خرج وقتها وذاك لعذر النوم المسوغ شرعاً وهكذا...

2.25.3 أدلة القاعدة

1. يرى ابن حزم - رحمه الله أن إيجاب القضاء شرع ، والشرع لا يوجبه إلا الله على لسان رسوله ⁽¹⁾ وليس هناك شرع يوجب للمتعمد الترك القضاء وذلك لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ ⁽²⁾.
ومن خلال المسائل الفرعية لهذه القاعدة نتعرف على أدلة أكثر عن هذه القاعدة. ويقول ابن حزم فإن كل عمل علق وقت محدود، فإنه لا يصح في غير وقته ولو صح في غير ذلك الوقت لما كان ذلك الوقت وقتاً له ⁽³⁾.

3.25.3 بعض المسائل الفرعية

1. قال ابن حزم: "وأما من تعمد ترك الصلاة حتى خرج وقتها فهذا لا يقدر على قضائها أبداً" ⁽⁴⁾.
واستدل لهذه المسألة به قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ ⁽⁵⁾.
وقول عمر ابن الخطاب: "أنه لا صلاة لمن لم يصل الصلاة لوقتها..." ⁽⁶⁾.

(1) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، المجلد 2، مسألة 279، ص 10.

(2) سورة الطلاق، آية 1.

(3) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، المجلد 2، مسألة 279، ص 11.

(4) المرجع السابق، المجلد 2، مسألة 279، ص 11.

(5) سورة الماعون، آية 5.

(6) لم أعثر عليه عند غير ابن حزم.

2. وقال: فمن تعدد ذاكراً لصومه شيئاً مما ذكرنا فقد بطل صومه ولا يقدر على قضاؤه إن كان في رمضان أو في نذر معين إلا في تعدد القيء خاصة فعليه القضاء...⁽¹⁾، وتم استثناء القيء لما ورد في ذلك نص⁽²⁾.

26.3 قواعد متفرقة

1.26.3 بعض القواعد المتعلقة بفرض واحد

أولاً: الطهارة:

1. ليس كل حرام نجس⁽³⁾.
2. ليس كل خبيث حرام⁽⁴⁾.
3. كل ما يؤكل لحمه طاهر وما لا يؤكل لحمه نجس⁽⁵⁾.

ثانياً: الصلاة:

1. لا يخالف الإمام في شيء من الصلاة⁽⁶⁾.
2. ما أبيح فعله أو تركه في الصلاة ولا سهو فيه⁽⁷⁾.
3. كل عمل فهو محرم في الصلاة إلا عملاً جاء به نص⁽⁸⁾.
4. قصر الصلاة والإفطار في رمضان واجب على المسافر⁽⁹⁾.

(1) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، المجلد 4، مسألة 735، ص 308.

(2) قال الترمذي في السنن: باب ما جاء فيمن استقاء عمداً حديث رقم 720 عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثم من ذرعه القيء فليس عليه قضاء ومن استقاء عمداً فليقض، قال أبو عيسى حديث أبي هريرة حديث حسن غريب وبه يقول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق.

- (3) ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، المجلد 1، مسألة 128، ص 127.
- (4) المرجع السابق، المجلد 4، مسألة 668، ص 74.
- (5) المرجع السابق، المجلد 1، مسألة 133، ص 137.
- (6) المرجع السابق، المجلد 3، مسألة 510، ص 184.
- (7) المرجع السابق، المجلد 4، مسألة 446، ص 27.
- (8) المرجع السابق، المجلد 4، مسألة 484، ص 103.
- (9) المرجع السابق، المجلد 4، مسألة 511، 512، ص 185.



ثالثاً : الزكاة :

- 1 ، يتعدد الحق في المال الواحد⁽¹⁾ .
- 2 لا ضم بين أصناف الزكاة ويضم الصنف الواحد إلى بعضه والأرض إلى الأرض مهما بعدت شرط أن يكون المحصول واحد⁽²⁾ .

رابعاً : الحج :

- 1 ، كل ما يمنع من إتمام الحج والعمرة فهو إحصار⁽³⁾ .
- 2 ، ليس الطواف صلاة⁽⁴⁾ .

2.26.3 قواعد عامة

- 1 ، كل حي مباح ملكه وبيعه إلا ما منع النص⁽⁵⁾ .
- 2 ، لا يسقط التطوع الفرض⁽⁶⁾ .
- 3 ، كل ما تولد من شيء فهو لمالك ذلك الشيء (المتولد منه)⁽⁷⁾ .
- 4 ، كل طاعة مازجتها معصية فهي كلها معصية⁽⁸⁾ .

3.26.3 قواعد قد تكون قواعد أصولية

- 1 ، ليس فعل الرسول كأمره في الوجوب⁽⁹⁾ .

(1) ابن حزم، المحلى، المجلد 4، مسألة 642، ص 56.

(2) المرجع السابق، المجلد 4، مسألة 646، ص 60-61.

(3) المرجع السابق، المجلد 5، مسألة 873، ص 219.

(4) المرجع السابق، المجلد 5، مسألة 839، ص 189.

(5) المرجع السابق، المجلد 1، مسألة 129، ص 132.

(6) المرجع السابق، المجلد 3، مسألة 547، ص 304.

(7) المرجع السابق، المجلد 4، مسألة 643، ص 57.

(8) المرجع السابق، المجلد 4، مسألة 788، ص 431.

(9) المرجع السابق، المجلد 5، مسألة 846، ص 195.

الأخذ بالزائد في النصوص واجب أو الزيادة شريعة واردة لا يجوز تركها⁽¹⁾.

3. شريعة من قبلنا ليس لنا منها شيء⁽²⁾.

4. الدين لا يؤخذ بـ (لعل)⁽³⁾.

الخاتمة :

توصل الباحث في هذه الدراسة إلى عدة نتائج منها:

1. إن الشدائد تقوي العزائم لمن كان له إرادة قوية.
2. إن الإمام ابن حزم عالم محدثٌ أصولي، فقيه، بلغ رتبة الاجتهاد.
3. إن القاعدة الفقهية قد تكون في باب واحد من أبواب الفقه وأن الضابط الفقهي منظمٌ لها.
4. إن القول بأن القاعدة الفقهية قضية أكثرية أو أغلبية هو أقرب للصواب.
5. إن حدة ابن حزم وقوله في العلماء ناتجٌ عن مرضٍ أورثه هذه الحدة، وعن اضطهاد العلماء له وتآليب الأمراء عليه إلى درجة إحراق كتبه.
6. إن الوقوف على ظاهر النص كما هو ابن حزم قد يوقع في الإشكال أحياناً ويؤدي إلى حرج.
7. إبطال ابن حزم للقياس وقوله : "إن لكل حكمٍ شرعيّ نصٌ من الله أو رسوله صلى الله عليه وسلم - أو إجماع من الصحابة لا غير بلا خلاف بينهم مبيناً للحكم الشرعي". مع ملاحظة أنه استخدم القياس دون أن يشير إلى ذلك.

التوصيات :

يوصي الباحث طلبة العلم بمواصلة البحث عن ابن حزم الأندلسي الظاهري الأصولي الفقيه المجتهد المحدث عالم العقائد والأديان الأديب الشاعر الإنسان الصابر في الشدة والرخاء، فإن الباحث يظن أن هنالك جوانب كثيرة في حياة الإمام ابن حزم لم تطرق، وأبواباً لم تفتح، وإن فتحت فعن كنزٍ ثمين.

(1) ابن حزم، المحلى، المجلد 1، مسألة 200، ص 302.

(2) المرجع السابق، المجلد 1، مسألة 127، ص 125.

(3) المرجع السابق، المجلد 3، مسألة 529، ص 273.

المراجع

القرآن الكريم

- ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم . (د.ت). الفتاوى والرسائل، تحقيق: عبدالرحمن محمد النجدي، مكتبة ابن تيمية.
- ابن نجيب محمد بن حبان بن أحمد التميمي . (1993م). صحيح ابن حبان ، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ابن حجرأبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني . (1987م). لسان الميزان ، ط1، دار الفكر.
- ابن حزمعلي بن أحمد بن سعيد . (2003م). المحلى بالآثار، تحقيق عبدالغفار سليمان البنداري، ط3، دار الكتب العلمية.
- ابن حزمعلي بن أحمد بن سعيد . (1405هـ)النبذة الكافية في أصول الفقه ، تحقيق محمد أحمد عبدالعزيز، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن حزم،علي بن أحمد بن سعيد . (د.ت). طوق الحمامة، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، وإبراهيم الأنباري، مطبعة الاستقامة، القاهرة.
- ابن حزم،علي بن أحمد. (1404هـ). الأحكام، ط1، ج1، ص71، دار الحديث.
- ابن حزم، علي بن أحمد . (د.ت)الأخلاق والسير في مداواة النفوس ، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- ابن حنبل، أحمد بن حنبل. (د.ت). مسند أحمد، مؤسسة الرسالة، مصر.
- ابن رجب، زين الدين أبي الفداء عبدالرحمن. (1996م). جامع العلوم والحكم، ط1، مكتبة الإيمان، المنصورة.
- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا . (1999م)معجم مقاييس اللغة ، وضع هوامشه إبراهيم شمي الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن قدامةعبدالله بن أحمد المقدسي . (1405هـ). المغني، ط1 دار الفكر ، بيروت.

- ابن قدامة بدله بن أحمد بن قدامة المقدسي . (1405هـ—). المغني، ط1، دار الفكر، بيروت.
- ابن كثير، أبو الفداء الحافظ بن كثير الدمشقي. (1985م)، البداية والنهاية، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن مفلح، إبراهيم بن محمد. (1400هـ). المبدع، المكتب الإسلامي، بيروت.
- ابن منظور، أبو الفضل جال الدين محمد بن مكرم بن منظور . (1993م). لسان العرب، ط3، دار صادر، بيروت.
- ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن نجيم. (1983م). الأشباه والنظائر، تحقيق محمد مطيع حافظ، دار الفكر، تصوير 1986م عن الطبعة الأولى.
- أبو زهرة محمد أبو زهرة . (د.ت) ابن حزم، حياته وعصره وآرائه الفقهية ، ص23، دار الفكر العربي، مصر.
- أبو زهرة، محمد بن أحمد أبو زهرة . (د.ت) مالك حياته وعصره وآرائه الفقهية ، دار الفكر العربي، مصر.
- الأفقر، عمر سليمان الأشقر . (1975م). النيات في العبادات ، ط3 دار الذوائب، عمان.
- الأندلسي عمر بن علي بن أحمد . (د.ت). تحفة المحتاج، تحقيق عبد الله يوسف اللحياني، دار حراء، مكة المكرمة.
- البا حسين، يعقوب عبد الوهاب. (1998م)، القواعد الفقهية، ط1، مكتبة الرشد، الرياض.
- البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري . (1987م). الجامع الصحيح، تحقيق مصطفى البغا، ط3، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت.
- بني أحمد، خالد علي سليمان . (2006م). مخالفات الإمام ابن حزم للأئمة الأربعة في الأحوال الشخصية والمعاملات، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي . (1414هـ) سنن البيهقي الكبرى ، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة.

- الترمذي، محمد بن عيسى . (د.ت). سنن الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الجرجاني، علي بن محمد الجرجاني . (1405هـ). التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت.
- لجوهري، إسماعيل بن حماد الجوهري . (1999م). الصحاح، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الحموي ياقوت بن عبدالله الرومي . (1991م). معجم الأدباء ، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الحموي، أحمد بن محمد الحنفي ا لحموي. (1405هـ). غمز عيون البصائر ، شرح كتاب الأشباه والنظائر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- خلاف، عبدالوهاب خلاف. (1986م). علم أصول الفقه، ط20، دار القلم، الكويت.
- الدار قطني، علي بن عمر . (1966م). سنن الدار قطني ، تحقيق السيد عبدالله هاشم اليماني، دار المعرفة، بيروت.
- الذهبي شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان . (1904م) سير أعلام النبلاء ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1.
- الرازي، محمد بن عمر . (1400هـ). المحصول، تحقيق طه جابر العلواني، ط1، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- الروكي، محمد الروكي. (1998). قواعد الفقه الإسلامي، ط1، دار القلم، دمشق.
- الروكي، محمد الروكي. (1994م). نظرية التقعيد الفقهي ، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.
- الزحيلي، محمد الزحيلي . (1990م). القواعد الفقهية على المذهب الحنفي والشافعي، ط1، منشورات جامعة الكويت.
- الزرقا، مصطفى أحمد. (1968م). المدخل الفقهي العام، دار الفكر، دمشق، ط1.
- الزيلعي عبدالله بن يوسف أبو محمد . (د.ت). نصب الراية تحقيق محمد النيوري ، دار الحديث، مصر.

السبكي، تاج الدين بن عبد الوهاب بن علي السبكي . (1407هـ). الأشباه والنظائر، تحقيق: عادل أحمد وعلي محمد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر ال سيوطي. (1403هـ). الأشباه والنظائر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

الشاطبي، إبراهيم موسى اللخمي الغرناطي المالكي . (د.ت). الموافقات، تحقيق: عبدالله دراز، دار المعرفة، بيروت.

النال، إبراهيم علي أحمد. (2002م). القواعد والضوابط الفقهية عند ابن تيمية في المعاملات المالية، دار النفائس، عمان.

الشربيني، محمد الخطيب. (د.ت). مغني المحتاج، دار الفكر، بيروت.

الشوكاني، محمد بن علي. (1973م). نيل الأوطار، دار الجليل، بيروت.

الطوفي، نجم الدين سليمان الطوفي . (1407هـ). شرح مختصر الروضة ، تحقيق: عبدالله التركي، ط1، دار الرسالة، بيروت.

عبدلاق، أبو بكر عبدالرزاق بن همام . (1403هـ). مصنف عبدالرزاق، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت.

العجلوني، إسماعيل بن محمد . (1405هـ). كشف الخفاء ومزيل الإلباس ، تحقيق أحمد القلاش، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت.

العقاد، عباس محمود. (1953م) نوابغ الفكر العربي، ابن رشد ، دار المعارف، بيروت.

الكيلاي، عبدالرحمن. (2000م) قواعد المقاصد عند الإمام الشاطبي ، ط1، دار الفكر، دمشق.

مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري . (د.ت). صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

الندوي، علي أحمد الندوي. (1994م). القواعد الفقهية، ط3، دار القلم، دمشق.

الهيثمي، علي بن أبي بكر . (1407هـ). مجمع الزوائد، دار الريان للتراث والكتاب العربي، القاهرة، بيروت.

ملحق (أ)
فهرس الآيات الكريمة

ملحق (أ)

فهرس الآيات الكريمة

رقم الصفحة	السورة	رقمها	الآية
14، 68	النساء	43	﴿وَأَن كُنتُمْ تَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾
14	النحل	44	﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾
15	القيامة	19- 18	﴿فَإِذَا قَرَأْتَ قُرْآنَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾
15	النساء	176	﴿سَيِّئَ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا﴾
15	النحل	89	﴿نَبِّئْنَا نَا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾
15	النساء	80	﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾
15	النجم	3	﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾
15	البقرة	110	﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾
16	التوبة	122	﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾
19	النساء	64	﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾
19	ابراهيم	4	﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾
19	البقرة	127	﴿وَإِذْ يُرَفِّعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾
18، 30، 32	البينة	5	﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ﴾
30، 57، 58، 31	الأحزاب	5	﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾
35، 38، 39، 44	البقرة	186	﴿لَا يَكْفِي اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾
38، 39	النجم	78	﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾

الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
﴿وَمَنْ يَعْدَ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾	1	الطلاق	45، 47، 48، 54، 75
﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾	43	النساء	46
﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾	197	البقرة	49
﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ﴾	197	البقرة	49
﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾	188	البقرة	50
﴿وَقَدْ فَضَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرُّتُمْ إِلَيْهِ﴾	119	الأنعام	52، 54
﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾	106	النحل	55
﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَتَمُ وَجْهَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾	115	البقرة	56
﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾	106	النحل	56
﴿وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغَوِ مَرُّوا كِرَامًا﴾	572	الفرقان	59
﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾	164	الأنعام	61
﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾	157	الأعراف	63
﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾	28	التوبة	63
﴿وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾	28	النجم	66
﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾	43	النساء	68
﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾	196	البقرة	70
﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾	188	البقرة	71
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾	29	النساء	71

الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
﴿وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾	43	البقرة	73
﴿وَأَتُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾	196	البقرة	73
﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ، الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾	5	الماعون	76

ملحق (ب)
فهرس الأحاديث الشريفة

ملحق (ب) فهرس الأحاديث الشريفة

رقم الصفحة	الحديث
35	(فإذا كبر كبروا فإذا ركع فاركعوا)
33	(من عمل عملاً ليس عليه امرنا فهو رد)
27، 30، 31، 32، 35، 36	قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إنما الأعمال بالنيّات...)
40	(لا صلاة إلا بالتشهد)
40	(لتسبون صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجهكم)
41	(سوا صفوفكم فان تسوية الصف من تمام الصلاة)
40	ارجعوا إلى أهليكم فأقيموا فيهم وعلموهم ومروهم وصلوا كما رأيتموني أصلي فإذا حضرت الصلاة فليؤذن أحدكم)
42	(لما كان يوم قريظة جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم من انبت ضرب عنقه كنت فيمن لم ينبت)
44، 45	(إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم)
46	دخل على النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وهو في قبّة له فوجدته كان قد اغتسل بماء كان في صحفه إني لأرى فيها اثر العجين فوجدته يصلي الضحى)
48	(إن للصلاة أول وآخر)
49	(إن النبي استلف بكرة فأقضاه من إبل الصدقه جملاً رباعياً)
50	إن أموالكم ودمائكم وأموالكم عليكم حرام)
51	فرأى رسول الله عليه السلام على كل ذنفس من المؤمنين حراً أو عبداً امرأة أو رجل كبير أو صغير صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير)
53	(من أعظم الناس جرماً في الإسلام من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته)
53، 54	(دعوني ما تركتكم فإذا أمرتكم فأتوا منه ما استطعتم)
42، 43، 55، 56، 57، 58	(رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه)

رقم الصفحة	الحديث
55	(إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه)
58	(إذا نسي أحدكم فأكل أو شرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه)
59	(إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة أنصت والإمام يخطب فقد لغوت)
60، 70	(الصيام جنة فإذا كان أحدكم صائماً فلا يرفث ولا يجهل فإن امرؤ قاتله فليقل إنني صائم)
62	(لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة)
63	(سبحان الله إن المؤمن لا ينجس)
65	(ما أسكر كثيرة فقليله حرام)
67	ذ(إذا كان أحدكم في الصلاة فوجد حركتي دبره أحدث أ م لم يحدث فأشكل عليه فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً)
68	(الماء طاهر لا ينجس)
68	(وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً)
75، 76	(إنها لم تحج قط قال أفأحج عنها قال: حج)
75	(لو كان على أمك دين هل كنت قاضيه عنها)

السيرة الذاتية :

- الاسم : لؤي غالب عطا الله الذنبيات.
- الكلية : الشريعة.
- التخصص : ماجستير في الفقه وأصوله.
- السنة : 2006 - 2007.
- العنوان البريدي : 11gh1@maktoob.com
- الهاتف : 032320292 - 0777532088